

في أبعاد المصطلح

د / يوسف مقران
المدرسة العليا للأساتذة
بوزريعة . الجزائر

ملخص:

نتعرض في هذا المقال للوحدة التي تتناولها المصطلحيات، وكذلك طرحنا إشكالية تعدد أبعاد المصطلح أو ما أسميناه إستيمولوجية الطابع التعددي، وذلك ابتغاء منهجة البحث المصطلحي. بيد أن هناك ضغوطاً استدعت منا إعمال الاختزال والتجريد، فوقفنا عند أربعة أبعاد هي: البعد اللغوي (اللساني) حيث بيننا الوحدة المصطلحية (المصطلح) من حيث كونها تسمية أولاً وقبل كل شيء، لكنّها محصّلة في مواقف معيّنة، ما أحالنا إلى البعد الاجتماعي (التداولي) للمصطلح حيث سيادة المجال وسياق الحال وتدخل المستعملين الشركاء، وهذا الأخير متين العلاقة بالبعد الثالث وهو البعد التواصلّي (المعلوماتي) المستدعي لمراعاة شأن التواصل والإيصال، ولما كان همّ المصطلحيات هو تحليل المفهوم اقتضى ذلك العناية بالبعد الرابع وهو البعد المعرفي (الموجودي) للمصطلح المائل أكثر في الوحدة المفهومية (المفهوم) وتناولنا فيه كذلك قضية التعيين.

مقدمة :

إنّ البحث في هويّة المصطلح بالنسبة للقضايا المطروحة على الدّرس المصطلحي الحديث، هو ما كان البحث فيما يُسمّى جوهر اللّغة بالنسبة للدّرس اللّساني الحديث الذي يمتدّ إلى تراث الدّرس اللّغوي الفقهي والمقارن. والحال إنّ الإشكاليّة الأخيرة قد لوحظ أنّه من الخطير أن تمكث على مكانتها الأولى ومن الخير أن تتنحّى بعيداً عن حيّز البحث، بل أصبح طرحها محظوراً من الناحية العلميّة لأنها لا تُسَعِف كثيراً في تقدّم الأمور إن لم تُعرقل البحث بكامله*. غير أنّه ينبغي فحص الموضوع في النطاق الذي تسوء فيه الأوضاع ويحسّ المرء إزاءه أنّ تقدّم الأمور يستعصي عليه، ذلك أنّ السّاحة العربيّة تعودت طرح قضايا المصطلح (اللّساني) طرحاً تقريبياً ومبهماً.

1. إستيمولوجيّة الطابع التعدّدي¹:

ولتقادي مثل ذلك الطّرح، فأقلّ ما قادتنا إليه تلك الأمور المستعصية هو التأمّل في أبعاد الظّاهرة المصطلحيّة، وكذلك إلى مقارنة تلك الهويّة - إذا كان لابدّ أن نشغل عليها - في أبعادها الأربعة المترابطة منهجياً والتمايزة وظيفياً وهي: البعد اللّغوي والبعد الاجتماعي والبعد التواصلي والبعد المعرفي. ذلك كلّه من أجل الإجابة على سؤال: كيف يشتغل المصطلح ؟ تماماً كما شاعت الدراسات اللّسانية أن تجعل من اللّغة قضية مُفكّرة بدلَ البحث في جوهرها الذي يُعدّ بعيد المنال على الرغم من وفرة الدّراسات المنصّبة عليه.

1.1 مَنَهْجَةُ البَحْثِ المِصْطَلْحي :

شئنا برمجة هذا المبحث منذ وقفة نظام هذه، أولاً: من أجل التقدّم بحدّ أبستيمولوجي لمشكلة عويصة وهي جدليّة اعتبار المصطلح دليلاً لغوياً وعدّه في آنٍ نفسه علامةً تقوم على أكثر من طرفين اثنين وتكتسح أكثر من بعدٍ. ثانياً: استباقاً للمعضلة التي ستعترض طريقنا كلّ مرّة وكلّما قادنا البحث إلى تناول الوحدة المصطلحيّة، وهي المتمثّلة في عجز الدرس المصطلحي مناهجياً. فبالتالي، وثالثاً: استجابةً لمقتضيات التفكير في مَنَهْجَةُ البَحْثِ المِصْطَلْحي. ولكن لا يمكن المبادرة إلى تلك المَنَهْجَةُ من غير الإحاطة أولاً بأكبر عددٍ ممكنٍ من الجوانب التي يقوم عليها المصطلح. وهذا الأمر يتطلب فتح الموضوع على جميع المجالات القادمة من كلّ حدبٍ وصوبٍ لتتشارك في تناول هذا المصطلح والتي كانت إلى هذه الغاية تشكّل - كلّ على حدة - تجربةً لابدّ أنّها ملهمة لكلّ درسٍ مصطلحيّ. ذلك أنّ الأمر يتعلّق بنسقٍ من الأنساق العلاماتيّة المسخّرة لغوياً واجتماعياً ومعرفياً. وما دام الأمر كذلك فعلياً أن نتشبّث بإعادة رسم مخطّطاتٍ جادّة جادت بها كلّ من السيميائيّات واللّسانيّات وكلّ الفروع العلميّة المواكبة لتعدّدية أوجه المصطلح على غرار نظريّة المعرفة والمنطق والمعلومات وعلم الاجتماع. ونجد مساندة لهذا الرأي في ظلّ المقترحات الزاجفة لتذليل الصعاب إلى حدّ الإدلاء بضرورة الإبقاء على المصطلحيّات كعلم في مفترق الطرق فينتفع حينئذٍ بكافّة الرواسب التي تتركها العلوم المازّة من ذلك المكان (مفترق الطرق). فمن هنا جاء تشكيك بعض الباحثين في جدوى حصر المصطلح في المظاهر اللّغويّة البحتة وأخذ آخرون ينادون بعدم تغييب الملامح السيميائيّة حتّى الأسلوبية المعتبرة - كما يرى جورج مولينيّه (Georges Molinie) - للتمثّلات الثقافيّة التي تتطوي عليها الأنظمة

القيمية الانتروبولوجية بل والجمالية أيضاً². وهذا يحتاج فعلاً إلى التوغل في الظاهرة المصطلحية لإزالة المظاهر التي يعلوها التسيّب والاحتكار المختصر واستغلال ذلك التوغل في سبيل رصد المعطيات التراثية والمستجدة معاً. ذلك أنّ رصد المعطيات يعدّ بالنسبة لأية لغة - بما فيها لغة الاختصاص - أمراً حيويّاً. فالوضع الميسور هو ذلك الذي تتواجد فيها اللغة معززة بتقاليد دراسية راسخة مسبقاً³. إنّ أيّ درسٍ لسانیّ يكون قد استمدّ من الدرس النحوي تقاليده لا يمكن له إلا أن يهتمّ باللفظ. لكن المصطلح ليس لفظاً كغيره وليس لفظاً كلّهُ⁴، ذلك أنّ المصطلح وحدة لغوية ووحدة تعيين تسمي المفهوم والشيء والحدث (صيرورة): فالمصطلح وحدة تعيين عناصر الكون المحسوس أو المتصور لا يتمّ التخليط - إلا قليلاً - بينه وبين الكلمة التي تُرسم وفق قواعد إملائية⁵. ثمّ إنّه، وعلى الرغم من سيادة البعد اللغوي في المصطلح، فينبغي التنبيه إلى أنّه لا سبيل إلى إنكار باقي الأبعاد. غير أنّ تقصّي هذه الأخيرة مجالٌ واسع جداً بشكلٍ يقنط أيّ دارسٍ من الإحاطة به بالتفصيل الدقيق والشمولية التامة، ذلك أنّ عالم التخصص كثيراً ما يقارب بوساطة عدّة أنظمة سيمائية تتعلّق بالتخصّص ذاته، بما فيها لغات الاختصاص في وظيفتها التواصلية⁶ وكذلك في وظيفتها التمثيلية⁷، فلا يُعزى كلُّ شيء إلى المصطلح. بيد إنّ هذا الأخير يكتسب قيماً ويتخذ أبعاداً تتفاوت باختلاف تلك الأنظمة: لهذا كلّهُ، فقد عمدنا إلى إقامة بعض تحديداتٍ تعسّفية شيئاً ما. رضينا فيها بما يتفق وطبيعة موضوعنا (المصطلحيات واللسانيات). إذن، فعلى الرغم من لغوية المصطلح - بما فيه المصطلح اللساني - فيتعلّق الأمر في واقع عمَلنا كلّهُ وتطلّعاته بثمانية أبعادٍ، وذلك وفق الطابع التوسّطي المشار إليه أعلاه، هي على التّوالي: (اللّغوي) و(الاجتماعي التداولي) و(التواصلية المعلوماتية) و(المعرفي الموجودي المنطقي).

2.1 ضغوط الاختزال والتجريد:

ولما كان المصطلح تابعاً لنظامٍ علاماتيٍّ فريدٍ من نوعه - إذ هو متأصلٌ في اللغة ولكن لا يحجم عن الانفلات منها أحياناً وتحت دواعٍ معيّنة - فهذا الشأن لا يأمل الواحد أن يغطّيه بمجرد ما يعرج على المعالجات المصطلحيّة في وقفات تطبيقية تقتضيها النصوص الأصليّة أو المترجمة، أو بذريعة هذه الحرية المتاحة. ذلك «إنّ تدبير أمور المصطلح ليس شأنًا تقنيًا يتكفل به مترجمون مُتمرسون يُجيدون اللّغات، بل هو شأنٌ معرفي يتكفل به المختصون في شتى فروع المعرفة»⁸: لهذا بات التعرّض للمصطلح من خلال تلك الأبعاد - ومن غير استبعاد وجهة النظر الموجدية (Point de vue ontologique) - أمراً لا مَنَاصَ منه، وذلك على الرغم من مسالك هذه الأخيرة الوعرة. ولكن فضلنا اختزالَ التداولي في الاجتماعي، وصرف المعلوماتي في التواصلي وتجميع ارتباطات المصطلح بكلٍّ من المنطق ونظرية المعرفة والجانب الموجودي في المنظور المعرفي - علماً أنّ لا أحدَ ينوب عن الآخر - وذلك علاوةً على الطابع اللّغوي القارّ الذي تُمنح له الأولويّة. فصارت إثر هذه العملية الاختزالية أربعة أبعاد (اللّغوي والاجتماعي والتواصلي والمعرفي). ونشير إلى أنّه ثمة إمكانية تعريض هذا الترتيب والتصنيف لتعديلات معيّنة وتعويضه بما ينسجم وموضوع الدراسة المصطلحيّة الذي يعالجه أيّ باحث آخر. فقد اكتفى - مثلاً - خوان كارلوس ساجي (Juan-Carlos Sager) بثلاثة أبعاد ورتّبها كالآتي: البعد المعرفي والبعد اللّغوي والبعد التواصلي⁹. وكذلك تفضّل ألان ريّ بشرح البعد المعرفي للمصطلحيات نفسها بربطه بالطبيعة المعرفيّة للمصطلحات التي تشكّل جزءاً هاماً من موضوعها. فالمصطلحات - حسب رأيه - تتجج كلّما تيسّر لها ربط الجانب المعرفي

بالحاجات الاجتماعية عن طريق الأشكال اللغوية التي يتيحها طابع المصطلحات اللغوي الذي يكفل لها بدوره مهمة التواصل بين الأخصائيين ويسهم في تمكين التواصل بين هؤلاء والجمهور تمكيناً أقرب ما يكون إلى الكمال، عبر وسطاء بشرية وآلية كالمصطلحيين والمترجمين والمحررين والموثقين بل وأجهزة التواصل والإعلام الآلي¹⁰. وقد راعينا هذين الرأيين لكن فضلنا العمل بالإيجاز الذي اقترحناه أعلاه، وذلك:

أولاً: تحرياً للحرص الدقيق، وإقراراً بأن العلامة أيّاً كانت طبيعة قناتها ونجاعتها التواصلية ومهما تكن درجة فنائها من أجل تأدية الرسالة، تظل اختزالية؛ ولاسيما في حال انغلاقها. وأفضل برهان على ذلك ما سيخصّص في هذا البحث من توالي الأحاديث عن المظهر الثقافي الذي اختزل في الاجتماعي. بيد أن أيّ تحرّ للحرص الدقيق عبر الصورة العلامية، هو مطلب صعب تحقيقه حالما يصنع الاستعمال من صورة العلامة الجديدة (مضموناً وشكلاً) شيئاً مألوفاً. ويشكل هذا الطابع الاختزالي التجريدي التقريبي أحد العوامل الداعية إلى بذل العلامات الاضطرارية القصديّة المصاحبة التي تُعرض الدليل اللغوي للاستعانة بالعلامات الفولسانية الداعمة*.

ثانياً: إنّ الطابع الاجتماعي (Cachet social)، وهو يعكس تجليات المفاهيم واستعمال المؤلّين للمصطلحات وأسباب انتشارها ونتائجها، لا يُهمَل اختيارات أولئك الأشخاص ومواقفهم المرافقة التي من شأنها أن تروّج أو تعطلّ؛ مثله في ذلك مثل الطابع التداولي (Cachet pragmatique) الذي يجنح إلى اعتبار كيف يتجسّد الخطاب المتخصّص في ظروف ملموسة. وكلاهما يصاحب، كبُعدين في المصطلحيات، تأهيل الأفراد للغتهم القومية، تأهيلاً عفوياً أو مخطّطاً له، لكي تُصبح لغة العلم وناقل المعرفة. فعنصرنا السياق (الموقف)

والمؤؤل سائدان في كلا المظهرين (الاجتماعي والتداولي) بتفاوت بسيط: لعل هذا ما حدا ببعض المترجمين المشاركة . كما ينقل محمد عناني . إلى أن يضعوا مقابل المصطلح (Pragmatics) المستعار عندهم من الثقافة الإنجليزية، تسميتي السباقية والمواقفية إلى جانب تسمية التداولية المشهورة* . ثم إن أحد مكتسبات الدرس التداولي هو تحديد أنواع السياق الذي كان يعاني من قلة الوضوح . وقد أقدمت فرانسواز أرمينكو على تقييم دور التداولية في إخراج مفهوم السياق من غياهب الغموض¹¹ . بحيث لا يمكن للمصطلحيات إلا أن تستفيد منه، ذلك أن مفهوم السياق يعاني من سوء التحديد في ظل هذه الأخيرة أيضاً .

ثالثاً: علاوة على ذلك فإن اللسانيات التداولية** التي وإن تركز مهمتها على دراسة العلاقات بين الرموز والعلامات والمستعملين لها¹²، فهي مجال بحث غير محدد بكيفية واضحة . كما تشكك سيبيل بولتن (Sibylle Bolton) في ذلك علناً . لكنه يستمد أسباب وجوده الاستيمولوجية من علاقة النسب التي تربطه من جهة باللسانيات ومن جهة أخرى بعلم الاجتماع (نظرية الأدوار، تحليل التفاعلات الحادثة ضمن مجموعات بشرية محصورة) وبنظرية التواصل باتجاهها النفسي¹³ .

رابعاً: يمكن الادعاء أن البعد الاجتماعي (التداولي التواصل) هو شأن يخص بلداناً دون أخرى . فليس كل عمل مصطلحي ملزماً به: لهذا فقد تبلور العمل المصطلحي المراعي لذلك البعد في البلاد التي عرفت وضعاً لغوياً سادت فيه التعددية اللغوية أو الازدواجية اللغوية، على غرار كندا وسويسرا وبلجيكا وبعض البلدان الإفريقية ذات الإرث الاستعماري المنعكس على الخارطة الاجتماعية الثقافية اللغوية، هذا من الناحية الرسمية؛ أما من حيث

الشكل فاضرب مثلاً ببعض البلاد العربية إن لم نقل كلها. ونقول «تبلور» لأنه يعزّز التسليم بقضية الظهور التي يصعب دائماً إثباتها؛ أمّا *النضج والتبلور*، فقد يجوز الإمعانُ فيهما عن كتب؛ ومِصادق هذا القول فرنسا التي لم تمنع سيادة اللغة الفرنسية لغةً رسميةً أن تكون جامعاتها وباحثيها مرتعاً خصباً للأعمال المصطلحية المراعية هي الأخرى لذلك البعد الاجتماعي. فهي رائدة في هذا الميدان ولها الأولوية في اعتبارها مرجعية. لكن ورغم ذلك فإنّ أول جامعة تخصّصت في المصطلحيات وهي رين 2 (Rennes II) الفرنسية، لم تأخذ في تنظيم ملتقيات حول شؤون المصطلح إلا في بداية التسعينيات من القرن العشرين فقط¹⁴. ونستعين هنا شيئاً ما بما يتداوله بعضُ الباحثين في إطار التخطيط اللغوي حيث لا يفتأ بعضُ الدارسين يذكرون الدور التوسّطي للمصطلح ولا بأس إذا كان تحت شعاراتٍ توحى للوهلة الأولى بالابتعاد عن موضوعنا، كأن يُقال: في ضرورة العناية بالمصطلح الحامل للمضمون.. تجربة الأمة التاريخية¹⁵، أو غير ذلك من الكلمات التي تؤسّس للمصطلح من المنظور اللساني سواء من الناحية العلمية أو من ناحية الموضوع (اللغة والأداءات المختلفة) والذات والجماعة والأمة (المستعمل).

خامساً: كما يتداخل المعلوماتي في مفهومه المزدوج (Informationnel + informatique) بالتواصلي بمعنى (Communicational) إذ كلاهما يصنع القنوات ويبحث في الأدوات التي يقع بها التفاهم والعناصر التي تضمن التواصل بما فيه التواصل المتخصّص*، من هنا صحّ عند المصطلحيين التعليل بالقول كما يقال في علم التجويد: *نظراً للأصل وعملاً بالوصل*.

سادساً: إنّ الظاهرة المصطلحيّة جزءٌ منبثق عن الظاهرة اللّغوية ومرتبطةٌ بها بأواصر لا تتفكّ أبداً إلّا على سبيل الاختبار (التّحليل والوصف والدّراسة): فأنماط الجمل التي تتشكّل في نسبتها الكبيرة من المصطلحات هي طبقة شبه متقدمة من طبقات اللغة، وتشكّل لغةً نوعيّةً ضمن اللغة المشتركة. والمعجم المتخصّص هو كذلك طبقةً من طبقات المعجم العام أو إنّه آيلٌ - كلّما تحقّقت الشروط المتحكّمة - إلى أن يكون كذلك جزئياً أو كلياً. من هنا فإنّ الاعتماد على البعد اللّغوي في دراسة الظاهرة المصطلحيّة هو أمرٌ مسلمٌ به ويكاد يكون مسيطراً على غيره من الأبعاد الأخرى الاجتماعية والفلسفية والمنطقية والمعلوماتية التي هي مراجع علمية أساسيّة كذلك في علاقتها بالظاهرة المصطلحية.

ويتبيّن الآن، وفق المعطيات المسطرة في الفقرات السّابقة، أنّ هذه المُعتبرات التكامليّة هي ما يشفع لهذا التصرّف الاختزالي المنطقي. والمسألة تتعلّق أيضاً بتمييز المصطلح من هذه النواحي الأربع مُتضافرة، إذ أنّ المصطلح كعنصر مُتعدّد الأوجه لا يمكن الظفر بوصفه إلّا إذا انقاد البحث مُقدّراً لتلك الأوجه جمعاء.

2. البعد اللّغوي:

إذا عمّدا إلى استجلاء معالم تلك الهوية المطروحة أعلاه من خلال مُكوّنات المصطلح - وهي إحدى الحلول التي تقدّم بها دي سوسير لمقاربة مفهوم الدّليل اللّغوي - فما وافق مُعايِنته بشراكة تلك العلوم المشار إليها سابقاً وبالميل شطر البعد اللّغوي أكثر، هو أنّه ثلاثي الأطراف كما يفسّره التحليل الآتي: يستقي المصطلح من الدليل اللّغوي - في المرحلة الأولى وتبعاً لطابعه

اللّغوي وباستعادة المفهوم السوسيري - مكوّنين هما (الدال والمدلول): الثنائية التي تتحوّل في المصطلح إلى هذه المجموعة (التسمية من جهة، والمدلول $\pm$ المرجع البيروني* = المفهوم من جهة أخرى). ونفسر إمكانية اجتزاء المدلول أو المرجع من المفهوم حسب أطروحة ليلي المسعودي التي ترى أنّ المدلول جزء من المفهوم الذي قد يشمل كذلك المرجع وقد يختلف عنه اختلاف النّدّ¹⁶. بمعنى أنه لا يمكن استبدال أحدهما بالآخر (المفهوم والمرجع) نظراً للتفاوت الذي لابدّ أن يكون بينهما وإمكانية قيام المرجع بذاته دونما حاجة إلى عملية المفهومة على ضرورتها. ثم يصبح جلّ الاهتمام - في المرحلة الثانية بعد تجاوز التراث السوسيري - مرتكزاً على إعادة التفكير في سيميائية جديدة لا تتحصّر إمّا في الجانب التسموي أو في الجانب المفهومي: هذا يُفضي إلى استبدال بالتقابل السوسيري ذي نهايتين منظومة ذات ثلاث نهايات: التسمية والمفهوم و(المرجع). ذلك أنّه وحسب نظرة تشارلز بيرس (Charles Sanders Peirce) إلى العلامة (اللّغوية)، يجب وضع منظومة الدلالات التي تنشأ من جهة عن نظم الكلمات على المحور التّركيبي ومن جهة أخرى عن تواردها في أذهان المستعملين - أي شبكة العلاقات بين الكلمات - في مقابل المنظومات الاجتماعية المشكّلة من نوعيّة التبادلات التي تقع بين المستعملين لتلك العلامة - أي شبكة العلاقات بين الأفراد المؤلّين؛ وهذا شرطٌ أساسيٌّ اشترطه بيرس في عملية تأويل العلامات - بل ومعانيها التي تبدو أنّها قارّة - في مختلف مواقف الاستعمال الحقيقية والحرية بأن تؤخّذ بالاعتبار لاستيعاب مدى تغييرها ووتيرته ..الخ¹⁷. ونذكر في هذا السياق أنّ لويس غلبير (Louis Guilbert) يقيم على هذه الثلاثية ما أسماه نظرية الدليل العلمي والتقني (La théorie du signe scientifique et technique) حيث

يركّز على المثلث السيمائي لكلٍّ من أوجين (Ogden) وريتشارد (Richards)¹⁸.

1.2 المصطلح / الوحدة المصطلحيّة:

فكما سبق لماريا تريزا كابري أن أعلنت أنّ « الموضوع المركزي الذي تختصّ المصطلحيات به وفيه هو الوحدة المصطلحيّة »¹⁹، فقد درس لويك ديبير حدّ «المصطلح» وإمكانات تعريفه ووصفه من الناحية اللسانية، وهو يتحفّظ في مفردة المصطلح. فاقترح لذلك، أولاً: التحدّث عن (الوحدة المصطلحيّة) بدل الحديث عن (المصطلح) بسبب تركيبات تلك الوحدة المعقّدة وتنوّعاتها اللغويّة التي تدخل في تكوينها، ومن أجل إبراز الخصائص اللغويّة للمصطلح، وكذلك لكي نرضى بكون المصطلحيات تدرس وحداتٍ معيّنة، سيبقى بعد ذلك شيءٌ واحدٌ هو إثبات الطابع اللغوي لتلك الوحدات (أو نفيه)؛ ما يؤدّي حتماً إلى إقرار تبعيّة المصطلحيات لحقل اللسانيات أو شيء آخر غير ذلك أو أكثر من ذلك.

ثانياً: أن تُعتبَر التسميات بأسطة ومستبدلة (Extensives et substitutives)²⁰. بأسطة أي أنها تشير إلى موضوعات عينيّة خارجة عن اللغة، شأنها في ذلك ليس كشأن جميع الوحدات اللغويّة ولاسيما تلك المستعملة في اللغة العادية حيث يغلب عليها الإيحاء والإيعاز. مستبدلة أي مرتبطة ارتباطاً متبادلاً وفق محوري الاستبدال والتركيب معاً (Axes paradigmatic et syntagmatic). ونضيف إلى هذا الطرح أنّه يُستحسن، لضبط تلك الوحدة المصطلحيّة وتعزيزاً لأهميّة تحيين المصطلحات وفق المحور التركيبي ذاك، أن توضع في نظامٍ تقابليٍّ مع غيرها من العلامات

الدّالة وحتى تلك التي لا تدلّ بوضوح لكي يتسنى أمر فصلها عما يشوبها من الخصائص غير اللّغويّة ثمّ تقييد خصائصها المميّزة لها سواء أكانت لغويّة أم غير لغويّة²¹. فعلاوة على ما نتيجته هذه المعلومات الثلاث (paramètres): البسط والاستبدال والنقّابل من إمكانيات - وهي أكثر الخاصيات المؤسّسة لفراة مفهوم الوحدة المصطلحيّة ولاسيما في إطار التعليميات²²، فإنّ التنظيم المصطلحي المتكوّن أساساً من التسمية والمفهوم يستمد قيمته الدلالية من طبيعته الاصطلاحية والخطية والتراتبية في آن واحد. هذا، وعلى الرغم مما يستوجبه اللّسانيون من ضرورة التّموّع دائماً في اللّغة واتّخاذها كمعيار لكلّ التّجليات الأخرى للكلام - بل للسان البشريّ - وكلّ التّوّعات الأدائيّة بما فيها لغات الاختصاصات. بيد أنّ الرجوع إلى اللّغة أولى لاستجلاء تلك الخصائص وذلك لغرض تفهّم أهميّة عزل الوحدة المصطلحيّة لا كما فعلت المصطلحيات الكلاسيكيّة حينما جعلت منها قائمة مصطلحيّة مثاليّة مُستأصلة عن سياقها اللّغوي في غالب الأحيان²³. وللاضطلاع بهذه المهمّة نسترشّد بالتصوّر الذي قدّمه لويس يلمسلف في شأن مفهومي الدّال والمدلول - التسمية والمفهوم فيما يخصنا - مستوى التعبير ومستوى المضمون حسب المصطلحيّة التي اعتمدها. هذا ما يدلّ على ضرورة الاحتفاظ على التوازن بين المستويين المذكورين أعلاه (التسمية والمفهوم). وهذا ما يذكّرنا به بيار لوراه : « فالمنظور اللّساني لا يقدّم المصطلحيّة (قائمة المصطلحات) على أنّها أولاً زمرة من المفاهيم؛ لكن عوضاً عن ذلك، يكشف عنها كسلسلة من العبارات التي تُسمّى في لغة طبيعيّة ما مفاهيم تابعة لمجال معرفيّ ميوّب تبويباً موضوعاتياً »²⁴. فما كان ميوّباً تبويباً موضوعاتياً من الناحية المفهوميّة يُحَيّن في سياقات لغويّة تبليغيّة عبر عبارات لغويّة تسمويّة. وكذلك ينظر لويس يلمسلف إلى اللّغة نظرة شكلية بحتة تماشياً مع مبادئ أساسيين صادرين عن دي سوسير، وهما:

1. أن اللّغة شكلٌ وليست جوهرًا
2. وأنّ دراسة اللّغة ينبغي أن تتمّ على مستويّين: مستوى التعبير ومستوى المضمون.

ولذا يقوم يلمسلف بعملية تعميم هذين المبدأين ويصل إلى الاعتقاد بأنّ الفرق بين لغتين يكمن في الشكل أي في التعبير وليس في المضمون؛ ولهذا يُمكن الترجمة من لغة إلى أخرى، وينفي يلمسلف وجود المترادفات في لغة ما لأنّ العناصر الدلالية للكلمات غير متوازنة، فهي تتفق في بعضها وتختلف في البعض الآخر. وقد طوّر يلمسلف النظرية النسقية (وتسمّى أيضاً الشكلية لأنه يمنح الشكّل الأولوية المطلقة في دراسة اللّغة) واتّجه بها اتّجاءً خاصاً حيث لم يعتمد في دراسة الوحدات اللسانية مبدأ التقابل - وهو المفهوم الأساس في الدّرس السوسيري - لأنّ هذا المبدأ في اعتبار يلمسلف يؤدّي إلى منح الوحدات اللسانية صفة الإيجابية بينما يعتبر الوحدة في غاية السلبية أي أنّها لا تحدّد نفسها بنفسها بل بمجموع العلاقات الشكلية التي تقيمها مع بقية وحدات اللّغة. فالأهمية القصوى عنده تكمن أساساً في البحث عن طبيعة العلاقات التناسقية بين العناصر اللسانية التي تتشكّل منها أي مدونة لغوية.

2.2 التسمية:

نتحدّث عن التسمية - كما اتفق أعلاه - عندما نرغب في إبراز البعد اللّغوي في المصطلح. وهو الحلّ الذي تقدّم به لويك ديبيكر إذ يقول: « سننطلق من مبدأ أنّ المصطلح يتألف من تسمية ومن تصوّر تُرجعنا التسمية إليه. نقطة الانطلاق هذه مفيدة لعدّة أسباب. في ما يتعلّق بالتسمية، هذا الاسم بالذات أساسي. غالباً ما نتحدّث الأوصاف في علم المصطلحات عن تسمية،

وفقاً لمصطلح مستمد من التقليد»²⁵. غير أن استعمال كلمة تسمية فيها من العيوب ما فيها من الحسنات، وذكر لويك ديبير من الأولى، وهو يواصل كلامه السابق قائلاً: « إن كلمة تسمية برأينا مضللة، فهي تحملنا أولاً على الاعتقاد أن علم المصطلحات يقتصر على الأسماء. وهذا أبعد ما يكون عن الواقع »²⁶. أما فيما يخص الحسنات يقول متابعاً كلامه السابق: « [...] نقوم من جهتنا بالتمييز بين المصطلح والتسمية. ففي الواقع، حين نتكلم عن المصطلح، من الممكن أن يفهم أننا نتكلم عن المصطلح ككل (تصور وتسمية)، أو فقط عن الجانب اللغوي فيه. والحال أنه، بقدر ما يبدو لنا جوهرياً أن تشير إلى التعارض الذي يفصل التسمية (التي تنتمي إلى نظام اللغة) عن التصور (الذي ينتمي إلى نظام الفكر)، بالقدر ذاته يكون جوهرياً أيضاً أن نفصل كلاً منهما عن المجموع الذي يشكلان جزءاً منه. وإلا، ففي معرض الحديث عن (المصطلح)، سيتعذر علينا معرفة إن كان المقصود به التسمية أو التصور الذي ترجع إليه أو المصطلح بمجمله. ومن هنا نشأ هذا المبدأ الثاني الذي يمكن أن يُسدّد خطانا في هذا العرض: المصطلح رمز لغوي (دال + مدلول) يُرجع إلى تصور قابل للتحديد خارج إطار اللغة »²⁷. هكذا، فلما تتمثل - وتمثل لنا - المصطلحات كمعطيات أولية ذات طابع لغوي بالدرجة الأولى، فلا يمكن التغاضي عن الجوانب اللسانية (الصرفية والتركيبية والمعجمية والتهجئية) كمدخل ضرورية لمعرفة طبيعة تلك المصطلحات*. وكذلك ركزت الباحثة كرسيتين بورتلانس (Christine Portelance) على توضيح المحور التركيبي كأحد الأبعاد اللسانية اللغوية التي استغرقت أن يُغيّبها البحث المصطلحي إلى غاية 1988 حيث قام جان كلود بولانجي²⁸ (Jean- Claude Boulanger) كما ترى بدراسة المركبات المصطلحية²⁹. وذلك على الرغم من التوقع الذي أطلقه دي سوسير حول الخطية باعتبارها الآلية إلى

التقطيع المزدوج الذي يخوّل دراسة المصطلحات من حيث منبتها في سياقات نصيّة وتبليغيّة. وكذلك لأجل ذلك الحلّ الذي أدلى به يلمسلف ونظريّة الدليل العلمي والتقني التي شغلها غلبير، والتوصيف الذي قدّمه لوبك ديبير، وبمراعاة الدرس اللساني السوسيري دائماً ونظريّة المرجع بالمفهوم البيروني؛ أضحيّ لزماً علينا الاحتكام إلى ثلاث خاصيّات ضمن البعد اللّغوي هي: الخطيّة والتفاضليّة والاعتباطيّة، كلّ ذلك من ناحية لغويّة المصطلح.

أمّا خاصية الخطيّة، فإنّ جعل اللّغة في مقابل غيرها من الأنظمة العلاميّة أبرز هذه الخاصية الرّاجعة في الأساس إلى الطّابع الصّوتيّ للدّليل اللّغويّ الذي يقتضي تسلسلاً زمنياً لوحّداته الصّوتيّة وذلك في هيأتها المنطوق. أمّا في المكتوب فيتحوّل ذلك التّسلسل إلى تسلسل مكانيّ. وكذلك نظراً لخاصية التقطيع المزدوج للّغة، فمن شأنها أن تحقّق ما أسماه الوظيفيون الاقتصاد اللّغويّ، ويعدّ أندري مارتيني (André Martinet) أشهر من أفصح عن هذه الخاصية وبشهادة جورج مونا (Georges Mounin) الذي يعتبر الطّابع ذاته « الصّفة التي يبدو أنّها تُميّز نوعيّ اللّغات البشريّة عن جميع أنظمة الإبلاغ الأخرى »³⁰. ولتدعيم مدى نسبة هذه الملاحظة إلى أندري مارتيني نفَضّل الاستشهاد بنصّ تابع له حصلنا عليه من كتاب *البنويّة والماركسيّة* حيث يزعم أنّه الأب الشرعيّ لها، فيقول: « وبعد هذا [نموذج يلمسلف التحليلي] يوجد النموذج الذي يمكن تسميته التقطيع المزدوج، الذي ترونني مضطراً إلى ادّعاء أبوّته، بما أنّنا نجده اليوم معتمداً في طرف آخر من قبل باحثين تبنّوه من غير التّوبه كما يليق بكونهم مدينين لي، هو نموذج أقلّ تناظراً مقارنةً بنموذج يلمسلف، وربما يُعدّ أكثر واقعيّة منه »³¹. وبعد هذا تأتي خاصية غاية في الأهميّة وهي « أنّ اللّغة [من جهة] نظام من القيم المحض التي لا يحدّد

حقيقتها شيء باستثناء الوضع الذي تكون عليه عناصر ذلك النظام في زمن معين³²، ثم إنَّ « كلَّ شيء في حالة لُغويَّةٍ ما إنَّما يَقوم على العِلاقات »³³. ومن جهة أخرى - فإنَّ المصطلحات تَستخدمُ أصواتًا واضحةً المعالم لأداء وظائفها. إذ يسمع الإنسان في بعض الحالات هذه المصطلحات، كغيرها من الكلمات، متكرِّرةً في مواقف معيَّنة حيث تكون مصحوبة بظواهر أخرى. « وعلى هذا النمط [يقول ستيفن أولمان في موضوع الكلمات] نجد أنَّ الأصوات " تقاَحة " تسمع مرارًا وتكرارًا وبانتظام مرتبطةً بهذه الفاكهة الخاصة. وبالتدرج يكون العنصران - الأصوات والمدلول - كلاً أو وحدة ترابطية متكاملة، فإذا تكوَّن هذا الترابط وثبت أصبحت الكلمة - جزءًا من الخبرة الكلية - ذات قدرة على أن تقوم مقام هذا المدلول. وكذلك العكس. فإنَّ فكرة المدلول تستدعي الكلمة الدالة عليه بالطريقة نفسها »³⁴. لكن هذا الشيء الذي كان يمكن أن يُكسب المصطلحات خاصيتها اللغوية المميزة - باعتبارها تستخدمُ أصواتًا واضحة المعالم لأداء وظائفها كما أسلفنا - أعقب خيبة أملٍ لأنَّ المصطلحات يغلب عليها الطابع الكتابي. والظاهر أنَّ الباحثين العرب قد قصَّروا في شأن رسم المقابل المقترَض (المعرَّب تعريباً جزئياً). فوقعوا في الاختلاف ما صعب على المتلقين مهمة التعرف على الصوت التفاضلي لأنَّ الحرف لم يعد تفاضلياً ولا حاسماً بل ولا وظيفياً ولا واضحاً: فعندما يُرسم اسم علم مشهور في مجال اللسانيات مرَّة (هلمسلف) بالهاء، ومرَّة أخرى (يلمسلف) بالياء؛ قد لا نعرف هل يتعلَّق الأمر باسم شخصٍ واحدٍ أم باسمي شخصين مختلفين. وهذا كما سنرى أدناه يرجع في الأساس إلى تباين المرجعيات التي يعتمدها كلُّ باحثٍ في نقله وترجمته وكذا تباين اللغات من حيث ينقلون المعرفة اللسانية.

أما في شأن الاعتباطية، فيبدو أن المفهوم الذي يدلّ عليه المصطلح يُحيل أكثر إلى الموضوعية (Objectivité) والكونية (Universalité) في تمثيل الأشياء، في حين تغطي الذاتية (Subjectivities) والخصوصية (Partialité) على المدلول الذي تحمله الكلمة وتعلّق به على الأشياء وتعبّر عن الأحاسيس والأفكار. لهذا يُعتقد أنّ الاعتباطية تنطبق على المصطلحات أكثر منها على الكلمات. لكن يأبى برتيل مالمبيرغ (Bertil Malmberg) في تصوّره للنسقي المعجمي والمفهومي إلّا الحكم بأنّ الاعتباطية لا تنطبق على المصطلحات سوى نسبياً³⁵. وإن كانت الاعتباطية قد توصف بالنسبية، غير أنّ نسبية الاعتباطية لا تنفي كلياً الاعتباطية المطلقة فكلمة سبعة عشر تتألف من سبعة وعشرة فالمدلول هو مجموع الكلمتين، ثم إنّ الكلمة المركبة تبدو معلّلة بل هي كذلك، لكن كلمة سبعة منفصلة عن عشرة ليست معلّلة³⁶.

3. البعد الاجتماعي (التداولي):

اللغة كما يرى علماء الدراسات الاثنولوجية اللغوية أداة تستعير من الواقع تصوّراتها؛ والعالم الواقعيّ نفسه يتمفصل حسب تصوّر مستعملها وتفاوت نظراتهم إليه، وتتكون عبر استخدامها لشبكة تعبير يقوم على تصور خاص للعالم³⁷. وتوجد تصوّرات مختلفة للعالم بقدر تواجد اللغات وتنوعها. فاللغة تختزن تجربتنا مع العالم، إذ تصوّر كيف أدركناه، وكيف أوقعنا الأسماء على المسميات، وكيف صنفناها وبنينا الدلالات، وكيف ربطنا بين الدلالات في شبكات، وكيف ربطنا بين الشبكات الدلالية في أنساق من المفاهيم والتصورات. ولذلك تُعد لغة الأمّ جزءاً من كيان الذات، ومكوناً من أهم مكونات الهوية، لا يمكن تعويضها بغيرها من اللغات. كما يعتبر المفهوم بناءً ذهنياً ممثلاً

لموضوع (شيء) فردي، محسوس أو معنوي، فهو يوجد نفسانيا لدى الفرد، مستقلا عن المصطلح (الدليل اللغوي) في حد ذاته، ويسبق نوعا ما التسمية التي يعين بها، على النقيض من المدلول. وهذا قد تأمل فيه جلُّ اللسانيين، كلُّ من الزاوية التي تعنيه، فما جعل دي سوسير يقول باعتباريّة اللّغة (الدليل اللّغويّ) هو خروجه على فكرة (اللّغة . القائمة بالكلمات) المشار بها إلى الأشياء³⁸. كما أدّى هذا بدي سوسير إلى القول بازدواجيّة الدليل اللّغويّ، أي له طرفان مُتلازمان هما (الدّال ⇔ المدلول) اللّذان يدعو أحدهما الآخر. ويُعتبران مُصطلحين موضوعين للإفصاح عن ثنائية تقابلية لها قيمتها المنهجية. وتعريفه باعتباره كيّاناً نفسياً ناتج عن رغبة دي سوسير في تقادي الاعتقاد السائد من أنّ اللّغة قائمة مُشكّلة من أسماء يُقابل بها عددٌ مُماثلٌ من الأشياء. وهو تصوّر خاطئ³⁹ يعكس بساطة في التطرّق إلى الدّرس اللّساني ينبغي تجاوزها.

1.3 المجال وسياق الحال:

من بين النظريات اللّسانية التي أولت السياق أهميّة في دراسة اللّغة نظرية السياق التي درس اللّسانيون من خلالها معنى الكلمة خارج أصل الدلالة، وطبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، واهتموا بالدور الذي تؤديه الكلمات في السياق، والطريقة التي تستعمل فيها، ويكون المعنى عندهم هو حصيلة استعمال الكلمة في اللغة من حيث ورودها في سياقات مختلفة. فالباحث المعجمي يلاحظ كل كلمة في سياقها، كما ترد في الحديث أو النص المكتوب، ثم يستخلص من ذلك العامل العام المشترك، ويسجله على أنه المعنى أو المعاني المرتبطة بالكلمة⁴⁰. وهؤلاء اللّسانيون يركّزون على دور السياقات التي ترد فيها الكلمة، فلا معنى للكلمات خارج مكانها في السياق على الإطلاق.

وهكذا تتطلب دراسة معاني الكلمات عند أصحاب نظرية السياق تحليلاً للسياقات التي ترد فيها الكلمة، لذا اقترح بعضهم تقسيم السياق إلى أربعة أقسام هي: السياق اللغوي، السياق العاطفي، سياق الموقف، السياق الثقافي⁴¹. هذا، ويظهر الترابط بين اللغة والسياق الاجتماعي والثقافي الذي تمارس فيه من خلال تلك المبادرات الرامية إلى إخضاع اللغة لتعديلاتٍ من أجل البقاء. لهذا عدّ بعض اللسانيين أيّ شكلٍ من ممارسة التدخّل على اللغات من أجل إحداث تغييرات لازمة عليها نوعاً من التدخّل الذي يمسّ الثقافات حتماً من أجل إيقاع عليها ما يمكن من التغيير⁴². لهذا تلتزم الأمم المهمومة بمستقبل لغاتها بوضع خطط وسياسات لغوية تسهر على إنمائها بالرصيد اللغوي الذي يتماشى وسياق الحال المتبدّل. وفي هذا المضمار يقول برنار بوتيه (Bernard Potier): «كلّ شيءٍ مرتبطٌ، في غالب الأحيان، بعددٍ معيّن ومحدودٍ من الوظائف المرشحة التي يؤدّيها ذلك الشيء في وسطٍ اجتماعيٍّ ثقافيٍّ ما»⁴³، فعلى عملية تسمية هذا الشيء أن تراعي ذلك الارتباط الاجتماعي الثقافي، وإلاّ ستفتقر التسمية إلى معلّلاتٍ من المتوقّع أن تستثير المفهوم في أذهان المستعملين (المتبادلين والمتواصلين). ومن المعروف عن هذا الأخير (برنار بوتيه) شدة تقديره للبعد الإثني في طرحه لإشكاليات الدلالة⁴⁴. وقد ضرب بوتيه لهذه المقولة مثالَ الجسر (Pont)، حيث يرى أنّ كلّ المعجميّة. إن لم نقل المصطلحيّة. التي تدور حول هذا الشيء المسمّى جسراً ستنبثق عن كفاءات توظيفه والظروف المحيطة لهذا التوظيف وكذا من المستعملين: فالمهندس المعماري الذي يرى في الجسر نشاطاً بنائياً سيشق من التسمية المفعولات الضرورية لنشاطه التصميمي؛ بينما سيميل السائح، الذي يرى في الجسر مجرد معبرٍ، إلى التعبير التعميمي؛ وسيضطلع آخرٌ باستعماله مجازاً

مقترباً بأحد قيوده (وظائفه) فيقول جسر *التواصل*، وآخرٍ مراعيًا لنشاطه البيئي مثلاً⁴⁵.

كما نتحقق من أهمية سياق الحال ثقافياً واجتماعياً وفي المجال الذي يهتمنا - وهو مجال اللسانيات التي تحولت في العالم العربي إلى خطابٍ لساني - عن طريق ارتباط إنتاج المصطلح (أي وضعه وتوليده توليداً صورياً ودلالياً معاً)، داخل بيئة مجتمعية، وذلك بإنتاج المعرفة اللسانية طبعاً، وليس بمجرد اجترار أقوالٍ وضعها الغير فقيام هذه الحقيقة يعني سقوط فرضيات العجز اللغوي الذي تُرمى به العربية. وكذلك نتحقق من أهمية سياق الحال لسانياً ولغوياً (أي من الناحية الفنية البحتة)، حينما نقوم برصد الأزواج المعجمية (المرادفات) التي يحيل فيها كلُّ زوجٍ على نفس المرجع لكن تختلف دلالة أطرافه باختلاف سياقات استعمالها. وقد مثلٌ غلبير لذلك بـ (soldat & trouffon) و (élève & potache) - في صدد تمييزه بين كلمات المعجم العام والمصطلحات، فوجد أنّ الأولى أميل إلى التفاوت حسب اختلاف سياق الحال الذي ترد فيه لأنها لا تتفكّ تتبادر إلى أذهان المستعملين على شكل أزواج أو مجموعاتٍ أكبر، حيث يقوم الفردُ باختيار اللفظ المناسب لذلك السياق حسب انتماؤه الاجتماعي وثقافته الأثنية ومستوى ثقافته العارفة وأحياناً تبعاً لمزاجه وأحواله العاطفية فتتنشط بذلك باقي الإيحاءات التي ينفرد بها اللفظ المختار. بينما يذهب إلى عكس ذلك فيما يخصّ مفردات اللغة العلمية والتقنية حيث تتنوع المعجمات بتنوع المجالات ليس على سبيل الاختيار بل يتحكم في ذلك نوعٌ من الجبر⁴⁶. وبينما أخذت المصطلحيات الاجتماعية تقنّد هذه الرؤية شيئاً فشيئاً إلى أن أخذت تحاربها لاحقاً. ذلك أنّها تقوم على تجريد

المصطلحات مما يُعرَف لدى أيِّ مجتمعٍ من تزويد الكلمات العادية بالعناصر الثقافية والإيحاءات الفردية والاجتماعية. فقد انتهت إحدى الدراسات إلى عكس ما ذهب إليه غليبير وهي تتناول المسار الذي عرفه إدخال المفهوم الذي تؤديه ثنائية (software / hardware) إلى اللغة الفرنسية فوجدت أنها متأثرة أیما تأثر بالثقافة التي ابتكر فيها المفهوم وصُنِع فيها المصطلح وهي الثقافة الأمريكية الإنجليزية. فافتضى الأمرُ التنازل عن عدّة تسمياتٍ واحدة تلو أخرى إلى أن بلغت التسمية المفضّلة حدّ الاختصار الذي تمثّله ثنائية (logiciel / matériel) والاختصار عليها. وذلك بعدما تمّ إلغاء ثلاثة عشر أزواج أخرى بما فيها زوج (panoplie molle / panoplie dure)⁴⁷. « فثنائية

(Soft / hard) - يقول مارسيل ديري كيري (Marcel Diri-Kidiri) - تخضع في حدّ ذاتها لمصفوفة ثقافية متميِّزة «⁴⁸. ثمّ لاحظ أنّ كلّ المقترحات كانت تتّجه نحو تفعيل العناصر الثقافية الفرنسية معتبرةً أيضاً العناصر الثقافية الأمريكية التي ولدت التسمية باللغة الإنجليزية وفيها. هذا بالذات ما أدّى بكريستيان مارسليسي (Christiane Marcellesi) - حينما درست المصطلحية التي يستخدمها الأخصائيون في الإعلام الآلي بفرنسا - إلى تقديم توصيفٍ للمشهد الاقتصادي الفرنسي في مجال الإعلام الآلي. فوجدت على إثر ذلك أنّ 90% من العتاد المسخّر في هذا المجال مستورد من الولايات المتحدة الأمريكية: ما أدّاها إلى توسيع دراستها إذ لم تكف بوصف مصطلحية الإعلام الآلي الفرنسية بغضّ الطرف عن علاقات فرنسا الاقتصادية والتجارية مع العالم ولاسيما أمريكا⁴⁹. لعلّ هذا ما حدا ببعض المختصّين في رصد التطوّرات اللغوية إلى أن يقرّوا بأنّ معجم اللغة يتجدّد بسرعة أكبر قياساً بنحوها وأصواتها، ولاسيما في حالة فوران الفكر ونضجه وتفعيل النشاط البشري

الاقتصادي. فقد تجدد ربع معجم اللغة الفرنسية مع ما عرفته من تطوّر في مجال الإعلام الآلي الذي شهد بدوره بذور الثورة العارمة خلال فترة (1948 - 1960)⁵⁰. ولذا فلا يمكن تحييد سياق الحال حيث يتم إنتاج الخطاب ومعه المعنى ولا يمكن تجريده بأي حال من الأحوال، ذلك أنه جزء لا يتجزأ من الممارسة الاجتماعية التي يعود إليها فضل تحديد ذلك الخطاب وكل ما يقوم عليه كالنص والجنس أو الشكل الذي يشكّله⁵¹. فعلى الرغم من بروز هذا المنحى الاجتماعي عالمياً فلا يزال بعض الباحثين العرب - نخص بالذكر أولئك الذين يخوضون في البحث المصطلحي من أبوابه الكبيرة أي المنهج والنظرية والتطبيق - ينتشّبون بالضرورات التي تثبتتها المصطلحيات الكلاسيكية وقعدتها، سواء بوعي منهم أم بدون وعي: كالتمسك بأحادية الصورة والدلالة، ونبذ الترادف المصطلحي والتعدّد الدلالي (المشترك اللفظي) وتحرّي التوحيد المصطلحي والتقييس. بل انعكس هذا الوضع سلباً وبشكل ملحوظ على قضايا المنهج والنظرية على مستوى التطبيق المصطلحي العربي. إذ لا يزال هناك من يصدق بهذه المبادئ على حساب سنن تطوّر اللغة تطوراً طبيعياً إلى حدّ أن بعضهم يستنكر عدم تقابل معاجم اللغات ببعضها البعض تقابلاً تناظرياً مع شبه تعدّد النسخ الدلالي الذي أصبح من أبجديات كلّ درسٍ لسانيّ ينزل إلى واقع اللغة التي ينهمك عليها، ومع ما سبق أن أشرنا إليه أعلاه من أنّ اللغات ليست قوائم بمفردات. وقد ورد التأسّف على ذلك التقابل في كتابٍ يحمل عنواناً يشمل كلّ مواصفات (مفردات) الكتاب الكامل كما يظهر - المناهج المصطلحية: مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها. وذلك من قبيل ما تصرّح به في المقتبس الآتي: « وعلى صعيد التقابل مع اللغات الأخرى كيف يمكن إقامة تناظر مع اللغات الأخرى، واللغة العربية نفسها تعاني من التعدّد على أكثر من

صعيد ؟ من تعدّد في الصيغ والأوزان، وتعدّد في الدلالات. وهذا التعدّد في اللغة العربيّة يؤثّر في عمليّة تنظيم وضع المصطلحات في حال اعتماد مفهوم ما. فمثلاً عند اعتماد أساسٍ محدّد كأساس الوظيفة أو الشكل، يُلاحظ أنّ مرادفاتِ اللّغويّة تتعدّد، فهناك مصطلحات مترادفة في مفهومها غير أنّ موادها مختلفة، نحو (إعلان، إشهار) إذ اعتمد هنا أساس الوظيفة، فلو اعتمد أساس الشكل مثلاً لأصبح المصطلح من مشتقات (الحشد أو التجمع) «⁵². فمن يطالب المصطلح بأن يتحلّل من حلّته الخارجيّة ويتحرّر من صدّقته كما يوحي المقتبس السابق، فلينتظر أن يدفع مقابل ذلك ثمناً ما (المبالغة في التّوليد السوري مثلاً)*. والحال إنّ المصطلحات تتكاثر اجتماعياً. وهذا يحدث بوحى من العلاقات الترابطيّة الاستدعائيّة. فاللغة تختزن تجربتنا مع العالم، تصوّر كيف أدركناه، وكيف أوقعنا الأسماء على المسميات، وكيف صنفناها وبنينا الدلالات، وكيف ربطنا بين الدلالات في شبكات، وكيف ربطنا بين الشبكات الدلالية في أنساق من المفاهيم والتصورات. ويعزى نجاح هذا التشبيك إلى نظرة الأفراد إلى العالم الخارجيّ⁵³، وهو ما يتماشى أكثر مع تشكّل الحقول النّصوريّة التي من شأنها أن تُفصّل عن العلاقات الكائنة بين المفاهيم. وقد اهتم اللّسانيون . انطلاقاً من رومان ياكوبسون . إثارة مشكل تفسير الحقائق الجديدة ومقاربة الوقائع غير المألوفة من خلال اللّغة التي تُعنى بترجمتها⁵⁴؛ وذلك على الرغم من انتماء مثل هذه القضايا إلى فلسفة اللّغة. ولعلّ هذا ما جعل المهتمين بقضايا تحليل الخطاب يطلقون مصطلح الإيحاء الاجتماعي على المفهوم المطلق عليه غريباً** (connotation). ولذلك تُعد لغة الأُمّ جزءاً من كيان الذات، ومكوناً من أهم مكونات الهوية، لا يمكن تعويضها بغيرها من اللغات. كما على المترجم أن يستجيب في آنٍ واحد لمقتضيات الوضع والقاعدة

وللضرورات البلاغية وقوانينها. فالحاجة الملحة للتجاوب مع الجمهور تدفع حقاً إلى الوقوف عند الإichاءات. فالمشكل الذي يقوم بالنسبة للتحليل اللغوي هو كيفية إقامة حدود بين ما هو connotation وما هو dénotation⁵⁵، وهي عند لادميرال من غير الممكن - إن لم نقل من المستحيل - الذهاب مما هو dénotation إلى ما هو connotation⁵⁶.

إن اللغة تتسج شبكة علائقية داخل دلالية* المصطلح ما يفضي - على المدى البعيد - إلى علاقات من نوع المجاز المرسل والاستعارة والتضمين والاتساع. وتدخل المصطلحات في علاقات ببعضها البعض، ما يؤدي - في المدى القريب - إلى تكون علاقات من جنس الترادف والتعدد الدلالي⁵⁷. فتستبقي اللغة من تلك العلاقة الداخلية ما تستبقيه وتأخذ من الظواهر الأخيرة حسب الحاجة إليها. ثم إن السياق فعالية في إكساب المصطلح مفهومه، بما أن الوحدة المصطلحية وثيقة الارتباط بالمتصور ارتباطاً عرفياً. الأمر الذي يفسره التماسك بين صورة التعبير وصورة المضمون في سياق محدد والمدعو بالوظيفة السيميائية بمفهوم يلمسلف⁵⁸. فالتعرف على هذا المتصور متوقف على استعمال تلك الوحدة المصطلحية في مقامات ملموسة، قد تنبئ على نفس الحيز الدلالي الموجودي الممتد (Continuum) الذي كان قبل ذلك غير متبلور (Amorph)⁵⁹. لهذا فإنه يتعين على المصطلح أن يأتي في صورة موحدة تفضلية يستدعي تواجده كل مرة في السياق المخصص له تداعي الفكرة التي يصورها في الذهن. لأن المصطلحات التي تقدم بها المعجم الموحد ليست مولدة من صنع المؤلفين إنما معظمها كان لها سبق الوجود لا يحيط به إلا السياق الحقيقي أي ما يحصل فيه المفهوم. فهذه النظرة الاجتماعية. مقدمة هكذا. تتطلق من مسلمة مؤداها أن المفهوم سواء ثبت عبر الزمان أم تغير،

يكتسي طابعاً يختلف من مرحلة إلى أخرى. وذلك وفق ما يسود في كل مرحلة من علاقات آنية أفقية تتأزر بحيث يُجند بها في تلك المرحلة. لذا كان على كل تحليل لسانيّ . في خصوص لغات الاختصاصات . أن يمرّ من تحليل سياق الحال الذي يُستعمل فيه المصطلح⁶⁰؛ حيث يُراعى البعد الاجتماعي للمصطلح. لكن برمجة هذا البعد لا يفلح أصحابها من غير أن يصطدموا بالمنحى الجوهري الذي سارت عليه المصطلحيات طيلة عقود من القرن العشرين وهو التوحيد المصطلحي. إلا أنّ تضيق الخناق على المفهوم المصطلح عليه باسم التقييس المصطلحي وتوحيده أضحى من شأنه أن يلغي - إلغاءً بالمفهوم النحوي (Neutraliser) - كثيراً من علاقات أفقية على درجة عالية من الفائدة داخلَ خاناتها الخاصة. إذ كان بإمكان الاعتماد على تلك العلاقات لتعليل المصطلح وتوصيله والتعقيب عليه ومواصلة دربه عوض أن يُجمد في قوالب نمطية حيث تتداعى تلك العلاقات المحصلة للمفهوم في سياقاته المتنوعة وبدل أن يُطوّق في أنساق تدّعي ضمان التواصل العالمي على طريقة المفردات التي تأتي في العقود الملزمة وعلى أساس أنها مواد دالة بألفاظها وبمعانيها. وهذا من شأنه أن يكثر من البديل المصطلحي الذي قد يقاس على البديل الصوتي (Allophone) بوصغه لا وظيفة له خارج اعتباره تنوعاً أدائياً.

2.3 المستعملون الشركاء:

قد بلغ أمر الاهتمام بالمستعمل درجةً أصبح فيها معياراً محدداً لنمط اللغة، حتى كادت تمحي معه الحدود بين المعجم العام والمعجم الخاص، إذ يتم بفضلِهِ اعتبار أيّ معجم بأنه متخصص في ظرفٍ معيّن وفي سياقٍ ما، وخاصةً عندما يُستعمل من قبل مستعملين متخصصين. وذلك على الرغم ممّا

يبدو على ذلك المعجم من آيات الاعتیاد والبساطة إن لم نقل العمومية بل الابتذال أحياناً. فالمستعمل إذن هو ممّا يزيد من حدّة المعجم التخصّصية⁶¹: فمن هذا الوجه، يمكن مسامرة خوان كارلوس ساجر فيما ذهب إليه من أنّ « المصطلح هو تنوّعٌ وظيفي للكلمات العادية »⁶². أي تكتسب هذه الأخيرة قيمها المفاهيمية - فتصبح بالتالي مصطلحاتٍ - بوساطة استعمالات الأخصائيين لها. وكذلك يُنظر إلى الخبر (المعلومة) على أنّه لا قيمة له في ذاته بل سيكتسب القيمة إلى جانب غيره من الأخبار والمعلومات وباعتبار مستعملها أو إطار التعامل معها - كما يدعوه رواد نظرية الإعلام والوجهة السيميائية⁶³. ولكن هذا التصنيف وفق المستعمل قد تُبطله قدرة الفرد على الجمع بين أكثر من مستوى وسجلٍ - كما يقول بيرنيي (Pergnier): « يوجد في حوزتنا جميعاً أكثر من إمكانية واحدة من الاستعمال اللغوي: أحدها سليمٌ رسميٌّ والآخر مستأنسٌ والثالثٌ سوقيٌّ مبتذلٌ والرابعٌ عاميٌّ. ونعبّر بكلّ يسرٍ من أسلوبٍ إلى آخر، وأحياناً في ثنايا الجملة اللغوية الواحدة وأثناء حديث المرء بملء فيه »⁶⁴. فيصبح بذلك من العسير أن يتمّ تمييز العلماء ومعهم المطبقين - من الأطباء والمهندسين وعلماء النفس .. الخ - عن غيرهم من الأفراد، خاصّة إذا كان أولئك لا يلتزمون بعض حدود مهنتهم ولو بحجّة تيسير التواصل بينهم وبين هؤلاء. وذلك بغضّ الطرف عمّا تتيحه اللغة من إمكانيات المجاز وألعاب الكلمات. والحال إنّهُ عندما نضيف إلى ما ذكر أعلاه حول أهمية المستعمل، كون الزاوية الاجتماعية للواقع المحلّل - أو المنظور منها إلى هذا الأخير - تتكوّن عبر ما يصوغه الشركاء المستعملون من الرؤى ويتناولونه من الأشياء والمفاهيم وما يرافقهم حينه من التصورات؛ فعلينا واجب التّساؤل حول عدد تلك التّنوعات الوظيفية التي يرى ساجر أنّها تتجسّد كلّها في شبكة من تسمياتٍ نعرف الآن أنّها من نسج الذهنيات الثقافية والأدبيات المنتشرة والعقليات

المتعارف عليها اجتماعياً. ومهما يبلغ عددها رقماً هائلاً فيكفي وضعها في مجالٍ محدّدٍ لكي يتمّ استحضار تلك الشبكة فيحصل التواصل بالتالي وبدون مشكلٍ في التفاهم. هذا ما حصل للغة العربيّة تاريخياً - ولا يزال بقع - مع نضج أدبها وكذا مع ظهور الإسلام الذي أتاح لها لغةً دينيّةً كما يقول محمّد طبي في هذا المقتطف: «والمؤكد أن لغتنا ساعدها الحظ على صياغة وفرة من المصطلحات للتعبير عن الدقيق من جزئيات الأمور الدينية، فتكونت لنا (لغة دين). وكذا في الحقل الأدبي، فقد تشكلت بفضل غزارة الشعر وعطاءات الفكر وممارسة (لغة أدب)»⁶⁵. والمعلوم أنّ المصطلح وضع واستعمال. والاستعمال معيار أساسي للحكم على صلاحية المصطلح. فلا حياة لمصطلحات تقبع بين دقّات المصنّفات والمعاجم خارج دائرة الاستعمال. يلخّص علي القاسمي في هذا الصدد بالقول: «يمكن تعريف الاستعمال بأنّه دراسة المفردات اجتماعياً، ف (سيادتكم) و (حضرتكم) و (أنتم) و (أنت)، مثلاً، لها المعنى نفسه ولكنها ذات قيمة اجتماعية متباينة»⁶⁶. من هنا جاء التفكير في تهيئة سياساتٍ لغويّة ترسم سبل التدخّل في طريقة اختيار المصطلحات وترسيمها بناءً على التصنيف المطبّق على المستعملين، وكذلك بتقديم الأولويّة لما ينبع عن الاستعمال والشيوع كمناخٍ طبيعيٍّ لنشوء المصطلحات. وذلك للكفّ عن النزعة التقريريّة التوجيهيّة التي يغلب عليها الاصطناع والتعسف باسم التعليل وغيره من الذرائع. ولكن طلب الكفّ هذا - كما يرى فرانسوا غودان - رهينٌ بأداء دراساتٍ من شأنها أن تكشف عن حاجات المستعملين الحقيقيّة فيما يخصّ المصطلحات⁶⁷. «ثم إنّ اللّغة وإن كانت مهمّتها الرئيسيّة هي التّليغ فإنّ لها عملاً آخر كأنّه تابعٌ ومُلازمٌ للتّليغ وذلك هو تحليلُها للواقع الذي يظهر ويتحقّق بظهورها وتحقّقها لأنّ الكلام الذي هو فعل المُتكلّم أي المُبلّغ إنّما هو تقطيعٌ يقع على حقيقتين مختلفتين في وقتٍ واحدٍ وهما الصّوت الذي يُرسله المُتكلّم والمعاني (ما حصل

لَهُ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ الْاِخْتِبَارِيَّةِ) الَّتِي يُرِيدُ إِبْلَاغَهَا إِلَى السَّامِعِ «⁶⁸. وَيُرْتَبِطُ بِهَذَا الْأَمْرُ بِقَضِيَّةِ التَّصَوُّرِ وَكَذَلِكَ بِالْتَّمَثِيلِ (Représentation) اللَّذِينَ تَتَحَدَّدُ عِبْرَهُمَا الْمَفَاهِيمُ وَتَقْتَسِمُ عَالَمُ الْمَعْرِفَةِ بِنَاءً عَلَيْهَا. ذَلِكَ أَنَّ اللُّغَةَ لَيْسَتْ مَجْرَدَ تَشْكِيلِ عَلَامَاتِي لِمَقَاطِعِ صَوْتِيَّةٍ، تَكُونُ كَنْظَامِ اصْطِلَاحِيٍّ تَوْصَفُ بِهِ الْأَشْيَاءُ مِنْ حَوْلِنَا كَمَا يَحُلُو لَذَلِكَ النَّظَامُ فَحَسَبِ. إِنَّ كُلَّ لُغَةٍ تَعَكُسُ نِظَامًا دَاخِلِيًّا لِبَنِيَّاتِهَا، يَتَمَيَّزُ بِتَرْكِيبِ خَاصٍّ وَيُسْتَمَدُّ مِنْ مَصْدَرَيْنِ: تَكْوِينِهَا الذَّاتِي بِقَوَاعِدِهَا، وَالْوَاقِعِ الَّذِي تَتَعَاطَى مَعَهُ بِإِفْرَازَاتِهِ. فَهِيَ تَضَعُ صَوْرًا مَنْتَظِمَةً لِهَذَا الْوَاقِعِ بِأَدَوَاتِهَا وَحُجْمِ لِسَانِهَا وَتَبْنِيهِ عَلَى طَرِيقَتِهَا وَفَقًّا لِعَبْقَرِيَّتِهَا؛ وَهِيَ بِالتَّالِيِ تَسْتَنْقِطُ مِنْهُ الْعُنَاصِرَ اللَّازِمَةَ الْخَاصَّةَ بِهَا⁶⁹. ثُمَّ إِنَّ الْوَصْفَ الَّذِي يَقَعُ قِسْطٌ مِنْهُ عَلَى حَرَكَاتِنَا وَأَفْعَالِنَا وَأَحَاسِيسِنَا لَا يَقَعُ بِحِيَادٍ بَارِدٍ، بَلْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَا تَمَثِّلُ اللُّغَةُ تِلْكَ الْأَبْجَدِيَّةَ الَّتِي طَابَ لِلْكَنْعَانِيِّينَ مَثَلًا أَنْ يَخْتَرَلُوا بِهَا الْكِتَابَةَ الْهِيْرُوْغْلِيْفِيَّةَ مِنْذُ أَعْبَدَ الْعُهُودِ، كَمَا أَنَّ كَلِمَاتِهَا الَّتِي تَتَشَكَّلُ مِنْهَا الرَّمُوزُ الْأَبْجَدِيَّةُ الَّتِي نَنْظُنُّهَا مَجْرَدَةً إِلَى حَدٍّ مَا، يَسْتَحِيلُ أَنْ يَتِمَّ تَفْكِيكُهَا . مَهْمَا يَكُنْ نَوْعُهُ . خَارِجَ سِيَاقٍ مَنَشَأُهَا وَدَلَالَتِهَا، وَإِنْ حَدَثَ فِي ظُرُوفٍ تَعْلِيمِيَّةٍ وَتَرْجُمِيَّةٍ فَيَلَاقِي أَصْحَابَهُ مَشْكَالَاتٍ تَرْتَبِطُ بِمُبَاشَرَةِ بَطْيِيْعَةِ هَذَا الْوَاقِعِ اللَّغَوِيِّ الَّذِي نُرِيدُ أَنْ نَفْصَحَ عَنْهُ.

4. البعد التواصلي (المعلوماتي):

1.4 التَّوَاصُلُ:

إِنَّ خَلْقَ رَوَابِطٍ بَيْنَ الْمَصْطَلَحَاتِ يَسَاعِدُ كَثِيرًا عَلَى خَلْقِ تَوَاصُلٍ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْمَوْضُوعِ الْوَاحِدِ أَوْ الْفِكْرَةِ الْوَاحِدَةِ، وَيُؤَمِّنُ تَوْصِيلَ الْمَفَاهِيمِ أَيْضًا. وَخَيْرُ مَا يَتَكَلَّلُ بِذَلِكَ اللَّفْظُ. فَتَكُونُ ثَمَّةُ شَبْكَةِ مَصْطَلَحِيَّةٍ مُوَازِيَةِ لِشَبْكَةِ أُخْرَى تَسْتَوِي عَلَى الْعَالَمِ الْخَارِجِيِّ أَوْ الْفِكْرِيِّ أَوْ غَيْرِهِمَا. إِنَّ أَوَّلَ مَبْدَأٍ تَعْتَمِدُهُ عَمَلِيَّةُ التَّشْبِيكِ

هذه، هو أن ترتيب ما تحيل عليه المصطلحات لا يسلك دائماً سبيل الخطيئة، لأنّ تقدّم الأفكار في حدّ ذاته لا يستسلم لهذه الأخيرة. قد يخضع لتراتبية يُتيحها تكوين المصطلح ذاته. ولكن لا يمكن أن يتحقّق وضع المصطلحات في شبكاتٍ تواصلية إلاّ إذا سبقتها دراساتٌ وصفية يُعرّف من خلالها على القواعد اللّغوية التي تتحكّم في نظامها من ناحية تواجدها اللّغوي، وعلى من جهة تواجدها الأنطولوجي. لهذا لا يتوقّف الأمر عند دومنيك مانقينو (Dominique Maingueneau) على الملكة التواصلية بهالتها الباهرة، حيث يُقلّب المسألة، فيضع مُقدّماتٍ حيث يذكر الملكة اللّغوية (التحكّم في اللّغة المعنوية) وكذا الملكة الموسوعية (الثقافة العارفة: المعرفة حول العالم)⁷⁰. كما وجدنا بيار بورديو (Pierre Bourdieu) يدعو علم الاجتماع إلى الاهتمام بتحليل الوقائع التي جرى تسميتها وتصنيفها سابقاً، والتي تحمل أسماء علم وأسماء عامّة، وعناوين وإشارات، وأحرفاً بدئية (للدلالة على مقامات أصحابها). وهو في كتابه الأخير (ماذا يريد المتكلّم أن يعني؟)⁷¹ يسعى إلى تحليل الأوضاع الاجتماعية وممثلي الجماعات عبر الصيغ اللّغوية التي يتعاطونها، إنّه لا يجد في التسمية حلاً لمشكلة المسمّى إن لم ترتبط بالظروف الاجتماعية التي أوجت بها. فهو على عكس البنيويين والنصييين لا يجد البنية قادرة على تبرير مدلولها إن لم يتمّ تأويلها على ضوء السياق الاجتماعي الذي يستخدمها (فاللّغة تسمّي العالم بحسب العلاقات والبنى الاجتماعية وتعطيه البعد الكينوني الذي تتضمنه قدرات اللّغة الترميزية). ويبدو أن العرب الذين أعطوا للّغة شأوها الأبعد لم يستخدموا طاقاتها الترميزية للتعبير عن علاقاتهم بالعالم من حولهم فحسب بل طوروها من أجل تغيير العالم ذاته⁷². من هنا فلا يمكن بذلك ألاّ نتحدّث عن معضلة مصطلحية هي بالفعل معضلة تعرقل دخول الفرد أحادي اللّغة إلى المعرفة والتزوّد ممّا يجري في عالمها من الزيادات والتحسينات والإضافات، ذلك إذا

أساء المصطلح في نقلها وأخفق في التمكين لها؛ والمعضلة نفسها لا تتسامح مع مزدوج اللّغة أو متعدّدها وأحياناً يكون أكثر هشاشةً وأشدّ عرضةً لسوء الفهم وصعوبات التفاهم، ويرجع السبب إلى كونه أخذ العلم بلغة تكاد مصطلحاتها تستقرّ ثمّ تعالج المفاهيم بمصطلحات في لغة أخرى مما يضطرّه الأمر إلى تفعيل الازدواجيّة اللّغويّة وهذا لأمرٌ مكلف لا يقوى عليه الفكر ولا تتضح الرؤية دائماً بل قد يؤدّي إلى نوعٍ من الانفصام. وقد أسهمت الترجمة في معالجة هذا الموقف.

ونشهد أحياناً لدى مصطلحاتٍ دخلت في اللغة بصورة قسريّة، تصرفاً يحصل فيه كسر الحدود اللّغويّة، وعلى الرغم من ذلك تلقى رواجاً إذ تكون قد حظيت بشعبيّة كبيرة كبر الموضة التي ركبتها: ما يصبح علامةً على أزمة في تلك الهوية اللّغويّة التي لا يُصادق كثيراً وبسرعة على شاراتها الخاصّة، بل تشوّه بحيث لا تتناسب فيها الحقيقة العلميّة المصطلح عليها مع الواقع التواصلي اللّغوي بشكله المتوقّع. إنّ هذه الظاهرة طبيعيّة إلى حدّ ما. ذلك أنّ - حسب النظرية المعرفيّة الاجتماعيّة (Le sociocognitivism) - يوجد دائماً نوعٌ من التفاوت بين المعرفة الصرفة (الذهنيّة أو الشاريّة) وبين تمثيلها باللّغة ونقلها إلى الناس دائماً بنفس اللّغة. يرجع التفات كما تفسّره النظرية ذاتها إلى الانطباعات الشخصيّة والزوايا التي تتنوّع حتماً عبر الأزمنة والأمكنة والأشخاص⁷³. ويُعدّ المقترض المصطلحي آيةً ذلك التصرف (غير الطّبيعي). فبعض المصطلحيين يفسّرون هذا الأخير بفقدان التوازن بين التوليد التّأهيلي أو التوليد الترجمي مع التكريس التواصلي في لغةٍ ما. هذه الهشاشة تجعل المفهوم يعتمد إلى أن يطفو مهما يكلف اللّغة المحتضنة له ثمناً معتبراً. وتفرض هذه الهوية نفسها بوجهيها الحسن والقبيح، في ظلّ نقل التكنولوجيا كتحدٍّ محوٍج إلى

التجديد المادي والمعنوي، ويشكّل من جانبه الآخر رهاناً لغوياً يضع المعرفة المنعزلة على مشارف التحسّس والتوعية بحيث لا تمتنع عن التلقّي الموضوعي والانطباعي معاً.

2.4 الإيصال:

إنّ كلّ أداة تواصل تملك في حالة التواصل رسالة الإيصال وشفرة الإيصال: هذه إحدى أبجديات نظرية التواصل⁷⁴، وكذا نظرية الإعلام⁷⁵. لكن هذين العنصرين يُفرزان عناصر وظيفيّة أخرى هي مشدودة إليها. المرسل والمرسل إليه (الرسالة) والقواعد الوضعيّة والقناة (الشفرة). فإذا جننا إلى التمثيل وأدمجناه ضمن هذا المخطّط، فالمرسل والمرسل إليه بحكم ما تفرض نمطيّة الشفرة يُفترض إدراكهما لنفس الوضع التواصلّي. ولكن إذا تذكّرنا أنّ المخطّط غير تام، إذ ينقص السياق عرفنا بإضافته ضرورةً أم اختياراً أنّه لا بدّ من تواجد خطاب لساني سياقي (ظرفي). فإذا رجعنا إلى الخلف واستدعينا الجملة الصحيحة هناك وهي (افتراض إدراكهما لنفس الوضع التواصلّي)، فإنّ هذا الافتراض لا يتحقّق دائماً في نفس السياق، لأنّ السياق غير ثابت (Fluctuant). لهذا يقول رومان ياكوبسون: « هو ما يطلق عليه (المرجع) وذلك في مصطلحيّة مبهمة شيئاً ما »⁷⁶. إذ أن الإيهام الذي لامسه ياكوبسون متأثّ من علاقة الدليل اللّغوي الإحالية والتي يوحي بها مصطلح المرجع من دون الإشارة إلى تغيّر الأوضاع والظروف والأحوال ذلك التغيّر الذي يوحي به مصطلح السياق. ولأنّه عندما يُتحكّم في مسألة التمثيل يُصبح بالإمكان التحكّم كذلك في عمليّة الالتقاط والبنيّة والمعالجة. وفي هذا الشأن يجب علينا أن ننذّر بالانسياق الذي ما انفكّ الخطاب اللّساني العربي يقع فيه، وذلك باسم حسن

توصيل المعلومة اللسانية وضرورة تحسين أدوات ذلك التوصيل. ثم إنَّ « اللغة جسر ممتدّ بين المتحدثين، يتمّ التعبير عبره عن أفكارٍ شخصيّة بأصواتٍ شعبيّة. واللّسان هو موضوع يملك بنية داخلية منسجمة يمكن دراسته مستقلاًّ أي بمعزلٍ عن استعماله »⁷⁷. من هنا وتبعاً لهذا القول، نتمثّل العناصر الآتية مقرونة بوظائفها. فنستنتج على إثر ذلك أنّ الإيصال يتمّ بالأول والتواصل بالآخرين كما الآتي:

- جسر: يحمل ويُمَرّ عليه فكرة الحمولة والعبور.
- أفكار شخصيّة: ويسود فيها التفاوت.
- أصوات بشرية (شعبيّة): القناة وكذا القواعد التي يمكن توحيدها باتفاق المستعملين.

فهكذا يتمّ الإيصال بتدعيم من التعليل وبايعاز من الخدمات والوسائط الميسرة له تيسيراً عفويّاً أو مقصوداً. لذا فهو يرتبط ارتباطاً عضويّاً بالبحوث التي تُجرى في تكنولوجيا المعلومات والاتّصال. فإذا كان المصطلح ذلك « اللَّفْظ الذي يُسمّى مفهوماً معيّناً داخل تخصّص ما »⁷⁸، وإن كان أهم الطرق الموصلة إلى العلم معرفة مصطلحات أهله⁷⁹، فالإيصال هو ما يعطي حسّاً لغويّاً سليماً في الشفاهي وفي الكتابي.

5. البعد المعرفي (الموجودي):

ينطبق فحوى الطابع الموجودي (Caractère ontologique) على تلك الإمكانية المتاحة للموضوع المحال عليه مفهوماً كان أم شيئاً ما (إحساس، كيان موجود أو متخيّل: قابل الإحالة إليه بصورة حقيقيّة ملموسة أو عن طريق

وسائط رمزية)، بأن يأخذ استقلاليته من الناحية اللغوية بحرية كاملة بعض الشيء بغض النظر عن الوعي المرفق له من حيث تواجهه المعجمي. أي منفصلاً عما رأينا في لسانية المصطلح، عملاً بحقيقة أن تاريخ المصطلح مواز لتاريخ الفكر وانطلاقاً من التعليل بكل أنواعه (Motivation) مروراً بالتزام السياق اللغوي وضرورة التحيين اللغوي وصولاً إلى التفرع وفق قواعد لغوية دقيقة، على غرار H_2O الذي يتبوأ فيه المفهوم مركزاً متقدماً بالمقارنة مع التسمية، كما يتجلى مباشرة دون عبور لأيّ واجهة من واجهات اللفظ. لهذا كانت المختصرات أعظم آية على التكريس المصطلحي الموجودي المنعيق، كما جاء عند روبير جاليسون (Robert Galisson) في معرض حديثه عن عوامل تصيير ما أسماه (Didactologie) علماً قائماً⁸⁰. وهذه مشكلة عويصة تعترض اللغة العربية في طريقها إلى مواكبة الرقي العلمي وتُفسّر أدناه بشدة التعويل على مبدأ التعليل اللغوي أو النسبة اللغوية.

1.5 المفهوم / الوحدة المفهومية:

لقد درست ريتا تيمرمان حدّ « المفهوم » وإمكانات تعريفه ووصفه، وهي تحذر الوقوع فيما وقعت فيه المصطلحيات التقليدية من النظر إلى المفاهيم كلّها بنفس الكيفية أي بتطبيق عليها ذات المبادئ والطرائق، من دون اعتبار الطريف في الأمر. فاقترحت لذلك، أولاً: التحدّث عن (وحدة الفهم) بدل الحديث عن (المفهوم) - بل وحدة المعرفة⁸¹ - ثانياً: أن تستبدل بالتعريفات التقليدية مخططات مانحة إمكانية وصف الجوانب الضبابية والمرنة التي تتطوي عليها وحدة الفهم. فوجدت إمكانية عزل نوعين من وحدات الفهم: المفاهيم والكميات. يمكن تعريف مفهوم ما بناءً على المبادئ التي شيّدتها المصطلحيات التقليدية

بما أنّ المفهوم يُستوعب ضمن بَنِيَّة (Structuration) تفرّيعيّة (ب هو نوعٌ متفرّعٌ من أ) أو بنية انتمائية (ب ينتمي إلى أ). بينما تظلّ الكليات عصبية عن التعريف من منظور المصطلحيات التقليدية ومبادئها⁸². وذلك لأنّ الكليات - وحسب ما يمكن استنتاجه من تعذّرها على تلك المصطلحيات - تتطلّب وجود مرجعيات كالثقافة على سبيل المثال. أيّ ثقافة يجدر تعليمها ؟ فكان الجواب أنّه إذا جاز التسليم بوجود بنى أو كيانات لفظيّة تكون من جنس العرف اللّغوي يمكن تعليمها وتعلّمها؛ فكذاك يجب الانسياق ولو نظرياً وراء الاعتقاد بإمكان الشيء عينه فيما يخصّ الكليات الثقافيّة. حيث أنّ الثقافة، من منظور التعليمات، هي حقل المرجعيات الذي يميّن العرف اللّغويّ من أن يستحيل لغة قائمة: إنّنا هنا إزاء الوظيفة الرمزيّة التي تنهض بها هذه المرجعيات التي تُقيم اللّغة لغة أمّ أو لغة ثانية أو لغة أجنبيّة، وتكيّف الوظيفة التواصلية. ثمّ لا بدّ أن تقوم هناك ضرورة اعتبار الوظيفة الرمزيّة، حيث أنّ اللّغة لا تصلح كأداة تبليغ فحسب، إذ يستشعر المرء هويّته باختياره تعلّم لغة بدلَ أخرى⁸³. وتشمل وحدة الفهم هذه ما يتأسّس عليه أيضاً من الأسس الثقافيّة والاجتماعيّة⁸⁴. وهو ما سنطرقه أدناه في عنصر /التصنيف/. لأنّ المفهوم كما الثقافة يدخل في علاقات مع كلّ من: الفرد والمجتمع والاثنية والحضارة. فهذه مقولات تصنيفيّة لا بدّ أن يبرز تحتها المفهوم.

وما نستفيد من هذا التحوّل، وفي هذا الموضع، هو إمكانية تفسير على ضوئه، الرأى الذي يرى أنّ الترجمة ليست عملاً على اللّغة والكلمات بقدر ما هي عمل على المعنى والرسالة (المحتوى)، وقد بلغ هذا الرأى درجة من النسقيّة والانسجام إلى أن صار له أنصار، بل تشكّلت حوله مدرسة هي مدرسة

باريس (Ecole de Paris) أو ما يسمى نظرية المعنى أو النظرية التأويلية، وهي التي يُمكن إجمالها في مقولة (فهم ما يريد المتكلم قوله)*. وقد صدر كثيرون عن هذه المدرسة في خصوص نظريات الترجمة ونظرية المصطلح إذ تنظر إلى الترجمة من منظور الآليات الذهنية التي تُشغلها وتُنتجها وليس من ناحية نتائج الترجمة ذاتها⁸⁵. ونُقاس أهمية هذا الرأي بالنظر إلى التفاوت الذي سيحدث عندما تجري معالجة العبارة لغوياً فنحصل على ما هو منطقي ومقبول، لكن ومع ذلك، فلا نتقدّم في بناء المعنى، لذا فقد حرص بعض المعجميين على تفادي التعريف الدائري (La définition circulaire)، أو ما يمكن الإطلاق عليه شرح الماء بالماء، وهو الذي تتراعى قيوده في دائرة مغلقة (مفرغة) كأن يقال: « الفراولة ثمرة من شجرة الفراولة، وشجرة الفراولة = نبات ينتج الفراولة (Robert Méthodique) ». أو كما جاء انتقاده عند هانري بيجون (Henri Béjoint) إذ كان في صدد مناقشة بعض معايير التعريف المصطلحي المعجمي⁸⁶.

2.5 التعيين:

يتمّ تنظيم العناصر الاجتماعية المتناولة أعلاه لكي تُفضي إلى تواجد حقلٍ ما. ويُعتبر هذا الأخير كمعلّمة تصنيفية للمعاني⁸⁷، ذلك أنّ هذه الأخيرة، وخلافاً للمقولة الماثورة عن الجاحظ المطبّقة على مجال الأدب والتي تأذن باعتبار المعاني مطروحة في الطريق بحيث يتناولها الأدباء كلّ وفق تجربته الخاصة، لا بدّ وأنها مصنّفة إلى مقولاتٍ وحسب حقولٍ معيّنة. وهو ما يرجع في كتابات رواد تحليل الخطاب . ولاسيما في نظرية التلقّظ . تحت تسمية التيمات⁸⁸. وإذا كان التحليل المصطلحيّ تحليلاً يمتحّ وحدته من المدونة

النصية المتخصصة، وذلك لما يتناهى إلى النهى السليمة من عدم قيام المصطلح قياماً مستقلاً لا يتداعى فيه إلا ما يحتاج إلى السياق، فذلك لأمر يرتبط بأكثر من عنصرٍ إذا لم يتحقق الاطراد والانسجام فيها وبينها فلا ريب أنه متّصلٌ بالناحية الدلالية الموجودةية (Ontologique) التي يشترك المصطلح في إقامة تجلياتٍ لها. فمن هنا إذا سلّمنا مرّة أخرى بأنّ تلك التجليات - ولاسيما إذا انجذبنا إلى المصطلح المركّب وانطلقنا منه في تحديد خصوصيات المصطلح التركيبية - فالخاصيات اللسانية الأخرى كالصرفية والتركيبية، وعلى الرغم من مكانة السياق المشار إليه ههنا، قد لا تساهم كثيراً في تحديده تحديداً متميّزاً؛ مع العلم أنّ مثل هذا التمييز الذي يتحرّاه بعض الدارسين لا يستند إلى أساسٍ إبستمولوجيٍّ سليم: لذا فالقيمة المعلوماتية تظلّ نقطةً المعتر في حسم القيمة النوعية للمصطلح. وإذا رجعنا إلى وحدة التحليل المصطلحي وهي التي قلنا سلفاً إنّها تُمتَح من المدونة النصية، فإنّ الحديث عن معجمٍ خاصٍّ بكلّ خطابٍ أمرٌ لا ينطوي على معنى ذي بالٍ، وقد نجد في مقابل ذلك مبرراً لتمييز ذلك المعجم الذي يُرادُّ به أن يكون خاصاً تمييزاً دلالياً⁸⁹؛ ولكن إذا كان من شأن هذا التمييز أن يسلّط الأضواء على المفاهيم التي تنقلها أنواعٌ مختلفة من الخطابات فإنّه يلقي بظلالٍ على مستوى التسميات تجعل تلك الأضواء خافتة. وذلك أنّه يجب أن يكون عالم تجربتنا على درجة كبيرة من التبسيط والاطراد العام - أي ما يمكن تحويله بالفهم إلى أبسط العناصر (وليس البساطة) - قبل إرساء ثبت علامي ممكن لسائر تجاربنا للموجودات وعلاقاتها بعضها ببعض، ولابدّ من وضع هذا الثبت قبل التعبير عن أفكارنا. فمكونات اللغة أو العلامات التي هي مياسم التجربة يجب أن ترتبط بمجموعات شاملة وأصناف محددة من التجربة لا بالتجارب المفردة نفسها. ولا يتسنى تبليغ الأفكار إلاّ على هذا النحو لأن التجربة الفردية تقوم

بباطن الوعي الشخصي ويستحيل في الحقيقة تبليغها ويتطلب ذلك انتظامها ضمن أحد الأصناف المتواضع عليها في المجتمع.

خاتمة: وفي خلاصة هذا المقال نرى أنّ الهوية اللسانية الاجتماعية لا تتضارب مع كون المقاربة اللسانية ذات المنحى الوصفي المحض إنّما تعتمد مبدأ المَحَايِثَة (Immanence) وتراعي كلّ ما يوحي بأنّ النظام اللغوي وفيّ لنفسه ومنغلق على ذاته. وإن كان هذا يظلّ مشروطاً بتطويع السياق الداخلي الذي هو من نسج اللّغة لأغراض الإفادة (الإعلام والتعريف والتعليم). ولهذا كلّهُ يظلّ المصطلح ذا أواصر لغوية اجتماعية لا يُجانبها مهما يتوغّل في التقنية أو تتسارع الأقسام المنضبطة إلى جرده من المكونات الثقافية. وكذلك بينما كنّا نتحدّث على صعيد لسانية المصطلح عن الموضوع المدلول عليه، في حال تواجد فجوة بين الدال والمدلول، حيث ينسحب من خلالها التعليل أو يتم تحييده والغاؤه ولو مؤقتاً؛ يصير الأمر في موجودية المصطلح إلى الموضوع (المحال عليه) وليس (المدلول عليه). لقد كرّسنا هذا التمييز بين القيدَيْن (المحال عليه / المدلول عليه) لفائدة الوضوح وليس لغرض التمييز. بطبيعة الحال يصعب قياس المدى بين الطابعين وبين المصطلحين، لأنّ هذين الأخيرين كانا فيما مضى يُستخدمان باعتبار كلّ منهما مصطلحاً بديلاً للآخر (مرادفين أو تتوعين لذات المفهوم).

هوامش ومراجع:

* لقد علّلت جوليا كريستيفا هذا الرّفْض، كما في مقالها: اللّغة: نظرية التّواصل (اللسانيات والتسمية)، ترجمة عزيز توما، كتابات معاصرة، م. 8 / ع. 31، بيروت، آذار - نيسان 1997، (ص 138 - 140)، ص 139.

- ¹ Béatrice Daille, Repérage et extraction de terminologie pour une approche mixte statistique et linguistique, Revue Traitement automatique des langues (TAL), n° 36, 1995, (101 – 118).
- ² G. Molinié, Sémiostylistique : l'effet de l'art, Ed. PUF, 1998, Paris, p.05.
- ³ P. Lerat, Les langues spécialisées, Ed. PUF, Paris, 1995, p.15.
- ⁴ Isabel Desmet, Terminologie, culture et société : éléments pour une théorie variationniste de la terminologie et des langues de spécialité, Revue Les Cahiers du Rifa, n° 26 (Terminologie, culture et société) Rifa, Bruxelles, Décembre 2007, (p.03-13).
- ⁵ Daniel Gouadec, Terminologie : constitution des données, Ed. AFNOR, Paris, 1990, p.03.
- ⁶ I. Desmet, Op. cit., p.08.
- ⁷ Mathieu Guidère, La traduction arabe : méthodes et applications, Ed. Ellipses, Paris, 2005,
- ⁸ سعيد بنكراد، المصطلح السيميائي: الأساس المعرفي والبعد التطبيقي، ضمن قضايا المصطلح، ص157.
- ⁹ J.-C. Sager, A practical course in terminology processing, p.13.
- ¹⁰ A. Rey, Essays on terminology, Trad. J.-C. Sager, Ed. John Benjamins, Amsterdam, 1995.
- * لقد صيغ مصطلح الفولسانية باستعمال النحت؛ يُنظر وروده مثلاً عند: جوليا كريستيفا، اللغة: نظرية التواصل، ص139.
- * وكذلك تسمية الدرائعية كما عند: محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة، القاهرة: (د.ت)، الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان، ص76 - 77.
- ¹¹ Françoise Armengaud, La pragmatique, 2^e éd. PUF, Paris, 1990, p.62.
- ** يتنوع الدرس اللساني الغربي في الاصطلاح على هذا المجال بتسمية (Pragmalinguistique) أو (Linguistique pragmatique).
- ¹² فان دايك، النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر فنييني، بيروت: 2000، أفريقية الشرق، ص215.
- ¹³ S. Bolton, Evaluation de la compétence communicative en langue étrangère, Trad. de l'Allemand par Yves Bertrand, CREDIF, ENS de Saint-Cloud, Ed. Hatier, Paris, Juin 1987, p.23.
- ¹⁴ D. Gouadec, Terminologie et terminotique : outils, modèles et méthodes, Actes de la première université d'automne en terminologie, Rennes II, 21-26 septembre 1992, Ed. La Maison du dictionnaire, Paris, 1993.
- D. Gouadec, المصطلحيات وهو من تأليف هذا المؤلف تحت رعاية هذه الجامعة؛ يُنظر: Terminologie & Phraséologie pour Traduire: le CONCORDANCIER du TRADUCTEUR (TERMINOGUIDE n°3 & TRADUGUIDE n°3), Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 1997.

¹⁵ سعيد شبار، المصطلح خيار لغوي وسمّة حضاريّة، سلسلة كتاب الأمانة، ع.78، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، أكتوبر 2000، ولاسيما الفصل الأوّل (في ضرورة العناية بالمصطلح الحامل للمضمون تجربة الأمانة التاريخيّة): ص 37 - 72.

* لهذا يُترجم بعضُ الباحثين مصطلح (Technologies de l'information et de la communication) المختصرة أحرفه في (TIC) بـ تكنولوجيا المعلومات والاتّصال.
* نسبةً إلى بيرس (Peirce).

¹⁶ Leila Messaoudi, Opacité et transparence dans les technolécetes bilingues (français-arabe), Revue Meta, vol. 45, n° 3 (La traduction dans le monde arabe), Septembre 2000, (p. 424-436), p.433.

¹⁷ C.-S. Peirce, Ecrits sur le signe, Trad. Gérard Deledalle, Ed. Seuil, Paris, 1978.

¹⁸ L. Guilbert, La spécificité du terme scientifique et technique, Revue Langue française, vol.17 n°01 (Les vocabulaires techniques et scientifiques), (p.05-17), p.08.

¹⁹ M.-T. Cabré, Theories of Terminology : Their description, prescription and explanation, Terminology, v. 9 n° 2, Ed. John Benjamins, Amsterdam, 2003, (p.163-199), p.183.

²⁰ L. Depecker, Contribution de la terminologie à la linguistique, Revue Langages, n°157, p.06.

²¹ Christian Baylan & Xavier Mignot, Sémantique du langage, Ed. Nathan, Paris, 1995, p.17.

²² Marie-Thérèse Gaultier & J. Masselin, L'enseignement des langues de spécialité à des étudiants étrangers, Revue Langue française, vol.17, (p.112-123).

²³ M.-T. Cabré, La terminologie, 1998.

²⁴ P. Lerat, Les langues spécialisées, p.20.

²⁵ لويك ديببكر، الرمز بين المدلول والتصور، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب توارون)، ترجمة ريتا خاطر، بيروت: 2009، مركز دراسات الوحدة العربيّة، (ص 137 - 190)، ص 145.

²⁶ المرجع نفسه، ص 145.

²⁷ المرجع نفسه، ص 147.

* ورد هذا الاستدراك عند: Loïc Depecker, Entre signe et concept, p.18. وهو يتحدّث عن فضل اللسانيات على المصطلحيات.

²⁸ J.-C. Boulanger, Le syntagme terminologique, Revue Terminogramme, n°41.

²⁹ C. Portelance, Fondements linguistiques de la terminologie, Revue Meta, vol.36, n°1, p.66.

³⁰ جورج موانان، مفاتيح الألسنيّة، ترجمة الطيّب البكّوش، تونس: 1981، منشورات الجديد، ص 54.

³¹ A. Martinet, Sciences du langage et sciences humaines (Le modèle linguistique est-il le modèle fondamental des sciences humaines?), in Structuralisme et marxisme, Ed. Union générale d'édition, Paris, 1970, (87-100), p.89.

- 32 فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجيبة بإشراف صالح القرمادي، تونس: 1985، الدار العربية للكتاب، ص128.
- 33 فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ص186.
- 34 ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ط.2، القاهرة: (د.ت)، دار غريب، ص35.
- 35 B. Malmberg, Systèmes lexicaux et systèmes conceptuels, in Les langues de spécialité : analyse linguistique et recherche pédagogique (Actes de Stage de Saint-Cloud, 23-30 novembre 1967, Aidela), p.90.
- 36 Françoise Gadet, Saussure : une science de la langue, Ed. PUF, Paris, 1987, p.43.
- 37 Benjamin Lee Whorf, Linguistique et anthropologie, Trad. de l'Anglais par Claude Carme, 2^e éd. Denoël, 1969, p.132.
- 38 F. Gadet, Op. cit., p.33-34.
- 39 فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجيبة، ص109 - 110. وكذلك: A. Martinet, Eléments de linguistique générale, 4^{ème} éd. Armand Colin, Paris, 1996, p.10-11. وأيضاً: جورج موان، اللسانيات والترجمة، ترجمة حسين بن زروق، الجزائر: 2000، ديوان المطبوعات الجامعية، ص55.
- 40 يُنظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص72.
- 41 نسيم عون، الألسنية: محاضرات في علم الدلالة، دار الفارابي، بيروت، 2005، ص158 - 159.
- 42 Claude Hagège, L'Homme de paroles, Ed. Fayard, Paris, 1985, p.204.
- 43 B. Potier, Théorie et analyse en linguistique, 2^e éd. Hachette, Paris, 1992, p.79.
- 44 B. Potier, Sémantique générale, Ed. PUF, Paris, 1992, p.70.
- 45 B. Potier, Théorie et analyse en linguistique, p.79-80
- 46 L. Guilbert, La spécificité du terme scientifique et technique, Langue française, vol.17, p.06.
- 47 M. Diri-Kidiri, Une approche culturelle de la terminologie, Terminologies nouvelles, n° 21, p.28-29.
- 48 Ibid., p.29.
- 49 C. Marcellesi, Le langage des techniciens de l'informatique : quelques aspects de leur vocabulaire écrit et oral, Langue française, vol.17-n°01, (p.59-71), p.59.
- 50 J. Thiele, La formation des mots en français moderne, Traduit et adapté de l'allemand par André Clas, Ed. Presses de l'Université de Montréal, 1987, p.11.
- 51 F. Rastier, M. Cavazza et A. Abeille, Sémantique pour l'analyse : de la linguistique à l'informatique, Ed. Masson, Paris, 1995, p.13.
- 52 صافية زفكي، المناهج المصطلحية: مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، دمشق: 2010، منشورات وزارة الثقافة، ص194.

* ذكرنا أنناه وجهاً من هذه الملاحظة بالذات؛ يُنظر الباب الخامس: 2.1.1.2 التوليد الصوري.

- 53 P. Lerat, Op. cit., p.48. Voir aussi: G. Mounin, Les problèmes théoriques de la traduction, Ed. Gallimard, Paris, 1963, p.71-73.

- ⁵⁴ Igor A. Mel'Čuk, Théorie de langage, théorie de traduction, Meta, vol. 23, n° 4, (p.271-302), p.294.
- ^{**} يُنظر مفهوم هذا المصطلح كما يُشرَح عربياً: إبراهيم صحراوي، تحليل الخطاب الأكبي: دراسة تطبيقية (جهاد المحبين لجرجي زيدان نموذجاً)، الجزائر: 1999، دار الآفاق، ص224.
- ⁵⁵ Catherine Kerbrat-Orecchioni, La connotation, Ed. Presses universitaires de Lyon, 1977, p.13.
- ⁵⁶ J.-R. Ladmiral, Traduire : théorèmes pour la traduction, Ed. Gallimard, Paris, 1994, p.168.
- ^{*} تدلّ لفظة دلالية هنا على ما تدلّ عليه اللفظة الفرنسية (Sémantisme). هذا، مع العلم أنّ بعض الدارسين جعلوها كمقابل لمصطلح (Sémantique)؛ والحال إنّ المصطلح الشائع كمقابل لهذا الأخير هو علم الدلالة. وقد استعمل عبد الرحمن الحاج صالح دلالية كمقابل لمصطلح (Sémantique).
- ⁵⁷ S. Robert, Variation des représentations linguistiques : des unités à l'énoncé, in Diversités de langues et représentations cognitives, Ed. Ophrys, Paris, 1997, (p.25-39), p.25.
- ⁵⁸ L. Hjelmlev, Op. cit., p.77.
- ⁵⁹ Ibid., p.71.
- ⁶⁰ Chantal Girardin, Trader, aux frontières du néologisme, Terminologies nouvelles n° 14, Rint-ACCTCFB, Bruxelles, Décembre 1995, (p.31-34), p.33.
- ⁶¹ Jean Pruvost, Les Dictionnaires de langue française, Ed. PUF, Paris, 2002, p.66.
- ⁶² J.-C. Sager, Pour une approche fonctionnelle de la terminologie, in Le sens en terminologie, Ed. Presses Universitaires de Lyon, 2000, (p.40-60), p.53.
- ⁶³ Roselyne Ringoot, Discours journalistique : analyser le discours de presse; au prisme de la ligne éditoriale, in Analyse de discours, Ed. Apogée, Rennes (France), 2004, (p.87-115), p.95.
- ⁶⁴ M. Pergnier, Les fondements sociolinguistiques de la traduction, PUL, Lille (France), 1993, p.197.
- ⁶⁵ محمد طربي، إمكانية التعبير بدقة بالمصطلح المعرب، مجلة اللسان العربي، ع.41، 1996، (ص83 - 91).
- ⁶⁶ علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، الرياض: 1975، مطبوعات جامعة الرياض، ص129.
- ⁶⁷ F. Gaudin, La politique linguistique par le trou de la serrure ou les aventures du mot-clé, Revue Terminologies nouvelles, n° 18, Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin 1998 (p.53-55), p.54-55.
- ⁶⁸ عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث: تحليل ونقد لأهمّ مفاهيمه ونتائج، ص33.
- ⁶⁹ جبرار جهامي، الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية: دراسة تحليلية نقدية، ط.1، بيروت: 1994، دار المشرق، ص13.
- ⁷⁰ D. Maingueneau, Analyser les textes de communication, Ed. Dunod, Paris, 1998, p.27.
- ⁷¹ P. Bourdieu, Ce que parler veut dire, Ed. Fayard, Paris, p.97-149.

⁷² مطاع صفدي، استراتيجية التسمية والابتناء للمجهول والابتناء للمغيب، الفكر العربي المعاصر، ع.69 (العقل، العقلانية والثورة النقدية)، مركز الإنماء القومي، بيروت، كانون الأوّل 1983 / كانون الثاني 1984، (ص.04-21)، ص.04.

⁷³ Rita Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie: Le sociocognitisme, Revue Terminologies nouvelles, n° 21.

⁷⁴ R. Jakobson, Essais de linguistique générale: Les Fondations du langage, T.1, p.213.

⁷⁵ Claude Elwood Shannon, A symbolic analysis of relay and switching circuits, Ed. MIT, 1938.

⁷⁶ R. Jakobson, Op. cit., p.213.

⁷⁷ Gérard Sabah, Sens et traitement automatique des langues, in Ingénierie des langues (Dir. Jean-Marie Pierrel), Ed. HERMES Science Publications, Paris, 2000, (p.77-108), p.81.

⁷⁸ عبد السلام المسدي، مقدّمة في علم المصطلح، ضمن قاموس اللسانيّات، تونس: 1984، الذار العربية للكتاب، ص.10.

⁷⁹ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، ج.1، ط.2، بيروت: (د.ت) دار المعرفة، ص.97.

⁸⁰ R. Galisson & alii, D'autres voies pour la didactique des langues étrangères, CREDIF, Ed. Hatier, Paris, 1982, (introduction).

⁸¹ Manuel Célio Conceição, Concepts et dénominations: reformulations et description lexicographique d'apprentissage, Revue ELA, n° 135, juillet-septembre 2004, (p.371-380), p.372.

⁸² R. Temmerman, Terminology, Theory and Terminography in a Natural Language Processing Environment, Revue française de linguistique appliquée, vol. III-2, Ed. De Werelt, Amsterdam, 1998, (p.29-46).

⁸³ Jean-Pierre Cuq & Isabelle Gruca, Cours de didactique du français langues étrangère et seconde, Ed. PUG, Grenoble, 2005, p.77-88

⁸⁴ William F. Mackey, Texte, contexte et culture, Revue TTR, vol.1, n° 1, Janvier-juin 1988, (p.11-20).

* وقد ترجمتها امرأتان هما دنিকা سليسكوفيتش (Danica Seleskovitch) وماريان ليدرير (Marianne Lederer)، يُنظر: Florence Herbulot, La Théorie interprétative ou Théorie du sens, Revue Meta, vol. 49, n° 2, p.308.

⁸⁵ Charles Soh Tatcha, Doublage cinématographique et audiovisuel: équivalence de son, équivalence de sens, Meta, vol. 54, n° 3, Septembre 2009, (p.503-519), p.507.

⁸⁶ H. Béjoint, La définition en terminographie, in Aspects du vocabulaire (Dir. Pierre J. L., Arnaud et Philippe Thoiron), Ed. Presses Universitaires de Lyon, 1993, (p.19-26), p.20.

⁸⁷ M.-C. L'Homme, La terminologie principes et techniques, Ed. Les presses de l'Université de Montréal, Québec, 2004, p.53.

⁸⁸ J. Courtes, Analyse sémiotique du discours, Ed. Hachette, Paris, 1991, p.166.

⁸⁹ D. Maingueneau, Genèses du discours, 2^e éd. Mardaga, Bruxelles, 1984, p.86.

